

م ع ك التقرير الاقتصادي الأسبوعي رقم 328 / 2021

إعداد الدكتور مصطفى العبد الله الكفري

الأحد 07 آذار ، 2021 ، 07 Mars,

M E A K -Weekly Economic Report No. 328 /2021

prepared by Prof. Dr. Moustafa El-Abdallah Alkafry



تحية طيبة، ارسل لسيادتكم:

م ع ك التقرير الاقتصادي الأسبوعي رقم 328 / 2021

الأحد 07 آذار ، 2021 ، 07 Mars,

التقرير حصيلة متابعة للإعلام الاقتصادي والشبكة العنكبوتية. أضعه بتصرف الأكاديميين والاقتصاديين وأصحاب القرار والمتابعين، لتسهيل الحصول على المعلومة الاقتصادية.

أشير إلى أن بعض المعلومات والبيانات الواردة في التقرير قد لا تكون موثوقة بما يكفي، وتحتاج إلى تدقيق من قبل خبير أو مختص. ساعد بتدقيق هذه المعلومات مع ذكر المصدر لتحقيق الموثوقية .

وأخلي نفسي من المسؤولية عن أية معلومة غير صحيحة أو غير دقيقة واردة في التقرير، لأن المصدر المثبت في أسفل كل مادة منشورة في التقرير هو المسؤول. أطيب التمنيات.

الأستاذ الدكتور مصطفى العبد الله الكفري

كلية الاقتصاد - جامعة دمشق

ملاحظة: أرجو ممن لا يرغب باستمرار إرسال التقرير لسيادته، إعلامي

ليتم حذف اسمه من القائمة البريدية.

م ع ك التقرير الاقتصادي الأسبوعي رقم 328 / 2021

الأحد 07 آذار ، 2021 ، 07 Mars,

Contents

- أولاً - الاقتصاد العالمي:.....4
- 1 - بعد تكبده خسائر بسبب بيانات سلبية.. الدولار يستقر4
- 2 - سهم تويتر يواصل ارتفاعه لليوم العاشر على التوالي5
- 3 - يمكن للاقتصاد الدائري أن يساعد في إنقاذ الكوكب6
- 4 - الحكومات.. وتداعيات جائحة كورونا الاقتصادية.....11
- 5 - ورقة نقدية من فئة 2 دولار برمودي.....16
- ثانياً - الاقتصاد العالمي باللغة الإنكليزية والبولونية:.....18
- 6 - Leszek Balcerowicz: „Drukowanie pieniądza nie jest darmowym obiadem”18
- 7 - China's GDP grew 2.3 percent in 2020, the only major economy to see positive growth30
- ثالثاً - الاقتصادات العربية:.....35
- 8 - - هجرة جماعية لمستثمرين أردنيين إلى مصر35
- 9 - لماذا قرر "المركزي المصري" تثبيت أسعار الفائدة في أول اجتماعات 2021؟38
- 10 - مشروع "بدار" الزراعي الشبابي ... الجانب الإيجابي للانتهاء43
- 11 - تونس... تواصل الجدل حول صفقة توريد النفايات الإيطالية .45

- 13 - قد يكون الليل مبهجاً للبعض ممن يحيونه سهراً ورقصاً... لكنه في مكان ما هو الموعد اليومي للكثير من المواطنين للحصول على مخصصاتهم من مادة الخبز!.....54
- 14 - عمار سورية ينشر مشروع قانون البيوع العقارية الذي ناقشه مجلس الوزراء ويعتمد القيمة الرائجة أساساً للضريبة.....56
- 15 - المركزي السوري يوضح شروط استلام الأوراق النقدية الأجنبية 65

الدكتور مصطفى العبد الله الكفري
تقارير

م ع ك التقرير الاقتصادي الأسبوعي رقم 328 / 2021

الأحد 07 آذار ، 2021 ، 07 Mars,



أولاً - الاقتصاد العالمي:

1 - بعد تكبده خسائر بسبب بيانات سلبية.. الدولار يستقر



2021.02.08

استقر الدولار أمام العملات الرئيسية، اليوم الاثنين، إذ ينتظر المتعاملون المزيد من البيانات عن أداء الاقتصاد الأمريكي بعد تقرير بشأن الوظائف مخيب للآمال صدر الأسبوع الماضي.

وسجل مؤشر الدولار مقابل سلة من ست عملات رئيسية 91.130 نقطة، بعد أن شهد تراجعاً نسبته 0.6 بالمائة يوم الجمعة الماضي.

ولم يشهد اليورو تغيراً يذكر أمام الدولار بعد أن أظهرت بيانات أن القطاع الصناعي الألماني تجنب الانكماش في ديسمبر الماضي. ورغم إجراءات العزل العام لمكافحة فيروس كورونا المستجد في ألمانيا وفي خارجها، فقد ساعد الطلب من الصين ألمانيا، التي تعد أكبر اقتصاد في أوروبا والمعتمد على الصادرات، على تخفيف وطأة الجائحة.

وارتفع الدولار أمام اليورو بنسبة 0.1 بالمائة مسجلاً 1.2032 دولار لليورو، بعد أن انخفض 0.7 بالمائة يوم الجمعة. وسجل الجنيه الاسترليني 1.3715 دولار، بانخفاض بلغ 0.15 بالمائة أمام الدولار.

وبينت نتائج ظهرت في نهاية الأسبوع الماضي أن الاقتصاد الأمريكي أتاح فرص عمل أقل من المتوقع في يناير الماضي، كما أن عدد من خسروا وظائفهم في الشهر السابق كان أكبر من العدد المبدئي.

يدفع الرئيس الأمريكي، جو بايدن، والديمقراطيون بحزمة للتخفيف من تداعيات كورونا بقيمة 1.9 تريليون دولار. وقالت رئيسة مجلس النواب، نانسي بيلوسي، إنها تتوقع تمرير التشريع النهائي المتعلق بحزمة المساعدات من الكونغرس قبل 15 مارس المقبل.

<https://www.arabipress.net/?page=article&id=83799>

2 - سهم تويتر يواصل ارتفاعه لليوم العاشر على التوالي



نيويورك - (د ب أ) -

ارتفع سعر سهم شركة "تويتر إنك" الأمريكية التي تدير موقع التواصل الاجتماعي تويتر اليوم الجمعة بنسبة 4ر4% ليواصل ارتفاعه لليوم العاشر على التوالي.

وأشارت وكالة بلومبرج للأخبار إلى أن السهم يجري تداوله حالياً عند أعلى مستوى له منذ كانون أول/ديسمبر 2013 ويقترب من أعلى مستوى له على الإطلاق.

وارتفع سعر سهم موقع التدوينات الصغيرة خلال الأيام العشرة الأخيرة بنحو 40%، في أعقاب إعلان الشركة تحقيق إيرادات خلال الربع الأخير من العام الماضي تفوق التوقعات.

وكانت شركة "موفيت ناان صن" قد رفعت في وقت سابق من الأسبوع الحالي تصنيفها لسهم تويتر بفضل نمو إيرادات الشركة.

كانت شركة "تويتر إنك" قد أعلنت يوم الثلاثاء الماضي ارتفاع صافي أرباحها خلال الربع الأخير من العام الماضي، مقارنة بالفترة نفسها من العام

السابق.

بلغ إجمالي أرباح الشركة خلال الربع الأخير من العام الماضي 222ر12 مليون دولار بما يمثل 27ر0 دولار للسهم، مقابل 77ر118 مليون دولار ، بما يمثل 15ر0 دولار للسهم خلال الفترة نفسها من العام السابق.

وبلغت أرباح الشركة بعد استبعاد البنود غير المتكررة ووضع المتغيرات في الحساب 313ر03 مليون دولار بما يعادل 38ر0 دولار للسهم الواحد، في حين كان الخبراء الذين استطلعت وكالة رويترز تومسون آراءهم يتوقعون أن تحقق الشركة أرباحا تعادل 31ر0 دولار للسهم خلال الربع الأخير، وعادة ما تستنى تقديرات الخبراء البنود الخاصة.

وزادت إيرادات الشركة خلال الربع الأخير من العام الماضي بنسبة 7ر27% سنويا إلى 29ر1 مليار دولار، مقابل 01ر1 مليار دولار في العام السابق.

<https://www.raialyoum.com/index.php/%d8%b3%d9%87%d9%85-%d8%aa%d9%88%d9%8a%d8%aa%d8%b1-%d9%8a%d9%88%d8%a7%d8%b5%d9%84-%d8%a7%d8%b1%d8%aa%d9%81%d8%a7%d8%b9%d9%87-%d9%84%d9%84%d9%8a%d9%88%d9%85-%/d8%a7%d9%84%d8%b9%d8%a7%d8%b4%d8%b1-%d8%b9>

3 - يمكن للاقتصاد الدائري أن يساعد في إنقاذ الكوكب - إذا بدأنا في

الابتكار الآن

في الاقتصاد الدائري، يتم تصميم المنتجات والنفايات، ويتم إعادة النفايات إلى نظام الإنتاج في نهاية الاستخدام.

بيتر لاسي، رئيس المسؤولية وقائد خدمات الاستدامة العالمية، Accenture،
ويسلي سبيندler - مدير أول ومدير برنامج التعاميم، إستراتيجية أكسنشر، John DuttonHead،

Uplink؛ عضو اللجنة التنفيذية للمنتدى الاقتصادي العالمي 10 فبراير 2021

يمثل نموذج الاقتصاد الدائري وسيلة لإنقاذ الكوكب، فضلاً عن فرصة هائلة في السوق. إلا أننا نجد عدم توافق بين الشركات متعددة الجنسيات التي تكافح لمواكبة الابتكار الدائري، ورجال الأعمال الذين يفتقرون إلى الموارد اللازمة للتوسع. ويعمل رواد الاقتصاد الدائري على الجمع بين الطرفين لتعزيز أجندة صفر نفايات.

مع بداية عام 2021 ، تواجه الشركات مصفوفة معقدة من التحديات - من التوترات الجيواقتصادية المتصاعدة إلى إلحاح أزمة المناخ. مع فترة أقل من 10 سنوات لتحقيق أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (SDGs) ، رغم أن عقد الإنجاز جار ، ويجب على القادة العمل من أجل التأثير الآن. لحظة التغيير الآن: يعد الانتقال إلى نموذج اقتصادي دائري شامل أمراً بالغ الأهمية للحد من التدهور البيئي وإعطاء الأولوية للتنوع البيولوجي والطبيعة ، مع تحقيق القدرة التنافسية المستقبلية أيضاً. في الاقتصاد الدائري، يتم تصميم النفايات، وبدلاً من ذلك يتم إعادة المنتجات إلى عملية الإنتاج في نهاية الاستخدام. وبالتالي، يتم فصل النمو عن استهلاك الموارد الشحيحة، ويتم الاحتفاظ بالمواد ضمن الاستخدام المنتج لأطول فترة ممكنة.

يقدم الاقتصاد الدائري فرصة فريدة للسوق تصل إلى 4.5 تريليون دولار بحلول عام 2030. ويعتمد تسريع هذا التحول على استيعاب نماذج الأعمال الجديدة المبتكرة والابتكار التكنولوجي المعطل. إلى جانب تحديد أولويات نماذج الأعمال الجديدة ، والتي تمثل الآن ما يقرب من 30% من استثمارات الاندماج والاستحواذ وفقاً لتحليل Accenture ، يمكن أن يؤدي اعتماد التقنيات الرقمية والفيزيائية والبيولوجية الجديدة إلى إيجاد فرص جديدة وتحقيق

أرباح المؤسسات الثلاثية. يتطلب شق طريق نحو اقتصاد دائري حقيقي التعاون عبر النظام البيئي. اليوم ، يمكن للشركات متعددة الجنسية ذات سلاسل التوريد والعمليات المعقدة بشكل متزايد أن تكافح للحفاظ على نبض للابتكار الدائري المتطور باستمرار ، بينما قد تفقر أحيانًا إلى القدرات المطلوبة لتبني أنماط تشغيل جديدة في الانتقال إلى الأعمال الدائرية. على النقيض من ذلك ، يمتلك رواد الأعمال الحلول لمواجهة هذه التحديات، لكنهم قد يفنقرون إلى رأس المال أو الموارد أو تمكين الشبكات لتكرار حلولهم وتوسيع نطاقها بوتيرة سريعة.

تحجيم الابتكار الدائري: كيف يمكننا حل هذا عدم التوافق عبر النظام البيئي؟ من خلال الربط الناجح بين الجهات الفاعلة متعددة الجنسيات واللعبين المخربين ، يتم تمكين أصحاب المصلحة عبر سلسلة القيمة من تبني الابتكار بشكل كامل ، وتحديد أولويات نماذج الأعمال المستهدفة للتأثير، والاستجابة بفعالية للتحديات العالمية الجديدة. برنامج Circulars Accelerator - الذي تم تطويره من برنامج جوائز Circulars الناجح للغاية - بقيادة Accenture بالشراكة مع Anglo American و Ecolab و Schneider Electric ويتم استضافته رقميًا على منصة المنتدى الاقتصادي العالمي لابتكار SDG ، UpLink.

https://www.weforum.org/agenda/2021/02/the-circulars-accelerator-circular-economy-zero-waste/?utm_source=sfmc&utm_medium=email&utm_campaign=2741704_Agenda_weekly-12February2021&utm_term=&emailType=Newsletter

سيقوم البرنامج بربط المنظمات العالمية الرائدة التي تعطي الأولوية للابتكار الدائري مع الذين يسعون إلى توسيع نطاق الحلول الدائرية. من خلال برنامج مفيد للطرفين من الإرشاد والابتكار التعاوني والتحالفات

الاستراتيجية ، تتمثل مهمة Accelerator في تسريع الانتقال الدائري العالمي، وخلق قيمة وتأثير للمبتكرين في المراحل المبكرة لنصل إلى مرحلة النمو والشركاء الراسخين على حد سواء ، مع تعزيز النظام البيئي الدائري من خلال الإجراءات- شراكة مركزة. استقطب The Circulars Accelerator أكثر من 200 شركة كمشارك مثير وفريد ومتنوع في أول دعوة لتقديم الطلبات. بعد عملية اختيار متعددة المراحل شديدة التنافسية ، تم اختيار 17 شركة ناشئة متميزة للمشاركة في البرنامج. يتم تصنيف الشركات الناشئة وفقاً لنوع واحد من ثلاثة أنواع من الحلول المطلوبة للتحويل الدائري، والتي تغطي مجتمعة سلسلة القيمة الكاملة وتستجيب لتحديات دائرية معينة: ابتكار المنتجات والإنتاج ، وتحويل الاستهلاك ، واسترداد القيمة. يتم تسليط الضوء على أمثلة من كل أدناه.

1. ابتكار المنتجات والإنتاج تلتقط مجموعة المنتجات والإنتاج المبتكرة المبتكرين الذين يعملون على تصميم وتقديم المنتجات الرائدة وحلول التعبئة والتغليف والتصنيع، وتسخير أساليب التصميم الجديدة وابتكار المواد والمكونات. أحد المبتكرين الذين غيروا حالة اللعب هو StixFresh ، الذي يتخذ من ماليزيا مقراً له ، حيث تعمل تقنيته الحاصلة على براءة اختراع على إطالة العمر الافتراضي للمنتجات الطازجة حتى 14 يوماً. ملصقات StixFresh المستندة إلى النباتات بنسبة 100٪ ، بحجم عملة معدنية 50 سنتاً ، تعيد تكوين مركبات الدفاع عن النفس بيولوجياً لفواكه طازجة مختارة، مما يخلق حاجزاً طبيعياً لإبطاء تفاعلات التحلل التي تسببها النشاط البكتيري أو الفطري. تشير التقديرات إلى أن ثلث جميع الأغذية المنتجة على مستوى العالم تذهب سدى ، مما يجعل الحد من هدر الطعام هو الحل الأول لمكافحة

أزمة المناخ.

2. تحويل الاستهلاك خطوة إلى الأمام على طول سلسلة القيمة، يتعامل تحويل الاستهلاك مع حقيقة أننا نستهلك حاليًا 1.75 مرة من الموارد كل عام أكثر مما يمكن للأرض أن تتجدد بشكل طبيعي ، ونحن في طريقنا إلى أكثر من مضاعفة استخدام الموارد بحلول عام 2050. وهنا ، يعمل المبتكرون على تصور نماذج جديدة للاستهلاك الدائري ، بما في ذلك المنتج كخدمة، وامتداد استخدام المنتج (مثل الإصلاحات والأسواق الثانوية) ، ومنصات المشاركة. Algramo هي شركة تشيلية ناشئة تتيح تقنية النظام الأساسي متعدد القنوات والعلامات التجارية للعلامات التجارية وتجار التجزئة بيع السلع للمستهلكين باستخدام عبوات ذكية قابلة لإعادة الاستخدام بأقل الأسعار الممكنة. يشتمل نظام توزيع العبوات في Algramo على تقنيات الثورة الصناعية الرابعة لتمكين الابتكارات مثل التغليف الحاصل على براءة اختراع كتقنية المحفظة وآلات البيع المتصلة بإنترنت الأشياء. تشير التقديرات إلى أن تحويل 20 ٪ من العبوات البلاستيكية إلى نماذج معاد استخدامها يوفر فرصة بقيمة 10 مليارات دولار ، مما يجعل إعادة التفكير في التغليف أولوية عمل مهمة بالإضافة إلى وجود ضرورة بيئية. 3. استعادة القيمة تمنح مجموعة "القيمة المستردة" الأولوية للحلول التي تغلق الحلقة في نظامنا الخطي الحالي - والذي لم يعد مناسبًا للغرض - "خذ ، صنع ، وإهدار". لقد أنشأت هذه المجموعة من المبتكرين الناجحين طرقًا جديدة لتمكين إعادة استخدام المنتج واستعادة القيمة المضمنة من النفايات أو منتجات نهاية الاستخدام. تقوم Mint Innovation ، وهي شركة تعدين حضرية مثيرة مقرها نيوزيلندا ، بتطوير عمليات منخفضة التكلفة وقابلة للتطوير لاستعادة المعادن

القيمة من تدفقات النفايات الإلكترونية. تشير تقديرات الأمم المتحدة إلى أنه يتم التخلص من أكثر من 10 مليارات دولار من المعادن الثمينة كنفايات إلكترونية سنويًا. تستخدم عمليات Mint Innovation النظيفة التعدين المائي والتكنولوجيا الحيوية لتقليل تيار النفايات هذا ، وتمكين الاقتصاد الدائري الكامل في المعادن الثمينة. بعد أن حصلت مؤخرًا على تمويل بقيمة 20 مليون دولار ، خطة Mint Innovation لتكليف المصافي الحيوية في المملكة المتحدة وأستراليا ؛ ستنمّع هذه المصانع بالقدرة على معالجة ما يصل إلى 3500 طن من النفايات الإلكترونية كل عام. انضم إلى المحادثة ابق على اطلاع بالرحلات الدائرية المؤثرة لـ '21 Cohort من خلال اتباع وسائل التواصل الاجتماعي The Circulars أو الانضمام إلى مجتمع Circulars الجديد على UpLink - المنصة الرقمية للمنتدى الاقتصادي العالمي للابتكار الجماعي نحو أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة - حيث يمكنك الانضمام إلى الحركة من خلال الحصول على تشارك في التحديات والفرص والحوارات لدفع الابتكار التطبيقي بسرعة وعلى نطاق واسع.

https://www.weforum.org/agenda/2021/02/the-circulars-accelerator-circular-economy-zero-waste/?utm_source=sfmc&utm_medium=email&utm_campaign=2741704_Agenda_weekly-12February2021&utm_term=&emailType=Newsletter

4 - الحكومات.. وتداعيات جائحة كورونا الاقتصادية

الدكتور قحطان السيوفي 15-02-2021

يزخر التاريخ بأمثلة لجائحات مرضية عالمية ألفت بظلال طويلة الأمد

من التداعيات الاقتصادية.

أدت جائحة كورونا وستؤدي لتداعيات اقتصادية كبيرة على مستوى الدول وعلى المستوى العالمي.

بحسب علم الاقتصاد الكلي فإن حجم الإنفاق سينخفض، بسبب ضعف الميزانيات العمومية للأسر والشركات، وموجة من حالات الإفلاس تعصف برأس المال التنظيمي والمعلوماتي، إضافة لقوة السلوك التحوطي الناجم عن حالة عدم اليقين.

وبحسب علم الاقتصاد الجزئي فإن الفيروس يعمل كضريبة على الأنشطة التي تتضمن اتصالاً بشرياً عن قرب ستحدث تغييرات في أنماط الاستهلاك والإنتاج.

بالنسبة للتداعيات الاقتصادية أصبح التأثير الاقتصادي واضحاً بالفعل في الدول الأشد تأثراً بنقشي هذا المرض. على سبيل المثال، في الصين، تراجع نشاط قطاعي الصناعة التحويلية والخدمات بشكل حاد. وأصبح هبوط نشاط الصناعة التحويلية يضاهي مستواه في بداية الأزمة المالية العالمية، مع تراجع كبير للخدمات بسبب تأثير التباعد الاجتماعي. شتراج النشاط الاقتصادي وبذل جهود غير مسبقة لاحتواء المرض. بالمقابل ينطوي انتشار وباء فيروس كورونا على صدمات في العرض والطلب.

أدى إلى انخفاض الإنتاج وكذلك أدى إجماع المستهلكين ومؤسسات الأعمال عن الإنفاق إلى انخفاض الطلب. وعلى جانب العرض، حدث انخفاض مباشر في عرض العمالة بسبب الأوضاع الصحية للعاملين وتزايد الوفيات ولكن التأثير الأكبر على النشاط الاقتصادي كان بسبب عمليات الإغلاق والحجر الصحي، وتراجع مستوى

الإنفاق نتيجة لخسائر الدخل، والخوف من انتقال العدوى، وتساعد أجواء عدم اليقين، وأقدمت شركات على تسريح العمالة لعدم قدرتها على دفع رواتبها، إضافة إلى تدهور مشاعر المستهلكين ما يدفع الشركات إلى توقع انخفاض الطلب وبالتالي إلى الحد من الإنفاق والاستثمار. بالنسبة للتداعيات المالية، تكاليف الاقتراض ارتفعت مع تشديد الأوضاع المالية، نظراً لتشكك المصارف في قدرة المستهلكين والشركات على سداد القروض في الوقت المحدد لها. عندما وصلت الجائحة إلى أمريكا، كان المجتمع الأمريكي ممزقاً بسبب التفاوت العرقي والاقتصادي، وتدهور المعايير الصحية، والاعتماد على الوقود الأحفوري. والآن، بعد إطلاق العنان للإنفاق الحكومي، يحق للجمهور مطالبة الشركات التي تتلقى المساعدة بالمساهمة في تحقيق العدالة الاجتماعية والعرقية، وتحسين الصحة.

يقول جوزيف ستيجليتز الاقتصادي الأمريكي الحائز على جائزة نوبل، (من الضروري تطبيق سياسات لحماية الأشخاص الأكثر احتياجاً، وتوفير السيولة لمنع حدوث حالات إفلاس، والحفاظ على الروابط بين العمال وشركاتهم، وذلك لضمان سرعة عملية إعادة التشغيل عندما يحين الوقت). في الواقع، كانت أولويات الحكومات القصيرة الأمد واضحة منذ بداية الأزمة. منها الاهتمام بحالة الطوارئ الصحية مثل ضمان توفير الإمدادات الكافية من معدات الحماية الشخصية وإعطاء الأولوية القصوى للحفاظ على صحة الناس ودعم المستشفيات، فالانتعاش الاقتصادي لا يتم إلا بعد احتواء الفيروس.

يتعين على الحكومات وضع سياسات جوهرية لمساعدة الاقتصادات على

تجاوز فترة الوباء، مع الحفاظ على سلامة شبكة العلاقات الاقتصادية والمالية بين العاملين ومؤسسات الأعمال، والمقرضين والمقترضين، والموردين وصولاً للتعافي بعد توارى الجائحة. ويجب على الدول إنفاق المزيد لدعم نظمها الصحية، لتوفير معدات الوقاية الشخصية، وإجراء الفحوص، والاختبارات، وزيادة أسرة المستشفيات. الحكومات مدعوة لمساعدة الأسر ومنشآت الأعمال المتضررة من اضطراب العرض والطلب كي تحصل على تحويلات نقدية، ودعم الأجور... مثلاً ألغت الصين مساهمات الضمان الاجتماعي مؤقتاً لمؤسسات الأعمال. وبالنسبة، يمكن زيادة تأمينات البطالة مؤقتاً لمن تم تسريحهم، أو زيادة الإعانات، أو تخفيف شروط الأهلية للاستفادة منها. ويمكن أن تقدم الحكومات ضمانات ائتمانية مؤقتة لتلبية احتياجات السيولة للشركات على المدى القصير. وبالنظر للانتشار الواسع لهذا الوباء في كل الدول، والروابط الاقتصادية العابرة للحدود... يجب على المجتمع الدولي أن يساعد الدول التي لديها قدرات محدودة في مجال الصحة كي تتجنب وقوع كارثة إنسانية. صندوق النقد الدولي أبدى الاستعداد لدعم الدول المعرضة للخطر بتسهيلات الإقراض المختلفة بما يقارب 50 مليار دولار لدول الأسواق الصاعدة ومنخفضة الدخل. تُخيم حالة من العجز على اقتصادات الدول الغنية والفقيرة على حد سواء بسبب الجائحة غير أن تداعيات الصدمة الاقتصادية ستكون أكثر حدة في الدول منخفضة الدخل، بسبب توقف تحويلات العاملين في الدول الأجنبية من المهاجرين والعمالة المؤقتة إلى دولهم. تحويلات العاملين في الخارج تمثل شريان حياة للدول منخفضة الدخل، حيث تسهم في دعم الأسر وتوفير

العملة الصعبة... عام 2018 بلغت تدفقات تحويلات العاملين في الخارج إلى هذه الدول 350 مليار دولار، لتتجاوز الاستثمارات الأجنبية المباشرة والمساعدات الأجنبية بوصفها أهم مصادر الدخل من الخارج... ويرجح أن يؤدي تراجع تدفقات تحويلات العاملين في الخارج إلى زيادة الضغوط الاقتصادية والمالية على حكومات هذه الدول التي تواجه الصعوبات. يجب أن تتدخل الدول المانحة والمؤسسات المالية الدولية لمساعدة الدول الأصلية للمهاجرين في مكافحة الجائحة والتخفيف من أثرها على تحويلات العاملين في الخارج.

تشير التوقعات الصادرة عن البنك الدولي إلى تراجع التحويلات بنحو 100 مليار دولار عام 2020، أي انخفضت بنسبة 20 بالمئة عن مستواها عام 2019.

قد يؤدي استمرار الأزمة لمدة طويلة إلى عودة العمال المهاجرين لدولهم لينضموا إلى صفوف العاطلين... سيفرض ذلك مزيداً من الضغوط على نظم الصحة العامة لدولهم نظراً للطبيعة العالمية لهذه الأزمة فإن الدول المتلقية لن تشهد توقفاً في تدفقات التحويلات فحسب، بل ستسحب منها تدفقات رأس المال الخاص وسيراجع حجم المساعدات المقدمة من الدول المانحة. يؤدي تراجع تحويلات العمال المهاجرين إلى إضعاف قدرة الحكومات على القيام بحماية مواطنيها من الجائحة ودعم الأنشطة الاقتصادية للتغلب على آثار الصدمات.

من المرجح أن يكون أداء اقتصاد ما بعد الجائحة ضعيفاً، حيث يتوقع صندوق النقد الدولي أنه بحلول نهاية 2021، لن يزيد حجم الاقتصاد العالمي سوى بنسبة طفيفة جداً عما كان عليه في نهاية 2019، على حين سيظل

حجم اقتصادات الولايات المتحدة وأوروبا أصغر بنسبة 4 بالمئة وقد اتضح من هذه الأزمة أننا جميعاً كمجتمع عالمي، بدوله الغنية والفقيرة، في قارب واحد. على المجتمع الدولي والحكومات أن يعملوا معاً لمصلحة الجميع ويواجهوا معاً تبعات عدم المساواة الاجتماعية وبالتالي التداعيات الاقتصادية للجائحة. الدكتور قحطان السيوفي

5 - ورقة نقدية من فئة 2 دولار برمودي

إصدار سلطة النقد البرمودية عام 2000



مدونة العملات - الأستاذ الدكتور مصطفى العبد الله الكفري

(برمودا)

برمودا بالإنجليزية Bermuda : أرخبيل في المحيط الأطلسي، أحد أقاليم ما وراء البحار البريطانية في شمال المحيط الأطلسي . تبعد برمودا حوالي 1,070 كيلومترا (665 ميل) شرق-جنوب شرق كاب هاتيراس في

ولاية نورث كارولينا؛ كما تبعد 1,236 كم (768 ميل) جنوب جزيرة كيب سابل في نوبا سكوتيا؛ و 1,578 كم (981 ميل) شمال سان خوان عاصمة بورتوريكو . عاصمة الجزيرة هي مدينة هاميلتون . إقليم برمودا هو عضو منتسب في مجموعة الكاريبي.

أول شخص عرف أنه وصل إلى برمودا هو البحار الأسباني خوان دي بيرموديز في عام 1503، والذي سميت عليه الجزر . أعلن برموديز ملكية الجزر للإمبراطورية الإسبانية . لم يحط بيرموديز على الجزر، لكنه قام بزيارتين إلى الأرخبيل، ورسم خريطة شاملة للجزيرة. ويعتقد أن البحارة البرتغاليين الذين تحطمت سفينتهم هنا حفروا نقشا على صخرة يعود للعام 1543، وهي تعرف الآن بالصخرة البرتغالية (التي كانت تسمى سابقا الصخرة الإسبانية) [6]. ويعتقد أن جماعات إسبانية أو غيرهم من الأوروبيين اللاحقين أطلقوا الخنازير هناك، والتي استوحشت وملأت الجزيرة بحلول زمن الاستيطان الأوروبي. في عام 1609، قامت شركة فرجينيا الإنجليزية، التي أسست مستوطنة جيمستاون في مستوطنة فرجينيا قبل عامين، بتأسيس مستوطنة دائمة في برمودا في أعقاب إعصار حل بالجزيرة، عندما توجه طاقم وركاب السفينة سي فينتشر إلى الشعاب المجاورة كي لا تغرق، ثم حطت على الشاطئ.

<https://www.wikiwand.com/ar/%D8%A8%D8%B1%D9%85%D9%88%D8>

[AF%D8%A7](https://www.wikiwand.com/ar/%D8%A8%D8%B1%D9%85%D9%88%D8)

ثانياً - الاقتصاد العالمي باللغة الإنكليزية والبولونية:

- The World Economy in English and Polish:
- Gospodarka światowa w języku angielskim i polskim:

6 - Leszek Balcerowicz: „Drukowanie pieniądza nie jest darmowym obiadem”

Autor Mateusz Kucharczyk | EURACTIV.pl



Feb 6, 2021 (updated: Feb 8, 2021)

W warunkach takich jak teraz, gdy gospodarka jest uderzona przez czynniki zewnętrzne, pojawia się rola państwa, które musi w jakiejś części kompensować ubytek dochodów, dla tych którzy są szczególnie poszkodowani wskutek ekonomicznych skutków pandemii – a więc przypadłości losu. Dyskusja nie powinna dotyczyć czy pomagać, ale – jak zawsze zresztą – w jaki sposób i ile przeznaczyć na pomoc”, przekonuje prof. Leszek Balcerowicz. /

„Przykłady Grecji i Włoch udowadniają, że największe problemy gospodarcze w trakcie pandemii są w krajach, gdzie było najwięcej antyrozwojowej polityki. Nie potrzeba więc Planu Marshalla dla wszystkich, lecz reform szczególnie tam, gdzie przez lata narosło wiele deformacji”, mówi w rozmowie z EURACTIV.pl prof. Leszek Balcerowicz.

Mateusz Kucharczyk, EURACTIV.pl: Widzi Pan jakieś podobieństwa pomiędzy transformacją gospodarczą w Polsce lat 90-tych, a kryzysem ekonomicznym wywołanym przez pandemię koronawirusa?

Prof. Leszek Balcerowicz: Trzydzieści lat temu mieliśmy do czynienia z załamaniem się marnotrawnego systemu gospodarczego – socjalistycznego – który odbierał ludziom wszelkie wolności włącznie z własnością gospodarczą i rynkiem. Załamanie się tego złego systemu było drogą do wolności i rozwoju – tym był transformacja w Polsce.

Obecnie mamy do czynienia z czymś zgoła innym: zewnętrznym wstrząsem, który dotyka w różnym stopniu wszystkie kraje świata. Porównujemy więc dwie zupełnie inne rzeczy.

Wtedy nasza część Europy, a obecnie cały świat, znalazły się w przełomowej sytuacji. Abstrahując od różnych uwarunkowań politycznych, tak samo jak transformacja z lat 90. XX w. zdeterminowała rozwój naszego regionu na lata, tak ekonomiczne skutki pandemii będą odczuwane na różnych polach gospodarki jeszcze przez długi czas...

Kryzys sprzed 30. lat nie był wywołany odejściem od socjalizmu. On był wywołany przez socjalizm, a kraje które szybciej i szerzej przeprowadziły reformy wolnorynkowe i stabilizujące gospodarkę osiągają dużo lepsze wyniki niż inne. O czym świadczą wszystkie empiryczne badania.

Obecnie mamy do czynienia z wstrząsem zewnętrznym. Jeżeli dzięki szczepionkom uda się wyhamować epidemię – a to jest najbardziej prawdopodobny scenariusz, to będzie ona słabnąć.

Sektory, które najbardziej ucierpiały nie tyle z powodu pandemii, lecz z powodu ograniczeń wprowadzanych przez rządy – turystyka międzynarodowa, transport lotniczy, gastronomia,

kultura – zaczną wracać do normalności, gdy wróci popyt ze strony konsumentów.

W trakcie pandemii świat wpływa na nieznane wody. W jaki sposób postrzega Pan – jak twierdzą krytycy – bezprecedensowy festiwal zadłużania się państw w celu ratowania gospodarek. Myśli Pan: „Zrobiłbym to inaczej”?

W warunkach takich jak teraz, gdy gospodarka jest uderzona przez czynniki zewnętrzne, pojawia się rola państwa, które musi w jakiejś części kompensować ubytek dochodów, dla tych którzy są szczególnie poszkodowani wskutek ekonomicznych skutków pandemii – a więc przypadłości losu.

Dyskusja nie powinna dotyczyć czy pomagać, ale – jak zawsze zresztą – w jaki sposób i ile przeznaczyć na pomoc. Dość wpływowy nurt w polityce gospodarczej i w ekonomii, który dominuje w mediach głosi, że w przypadku pożaru nie powinno się zastanawiać nad ilością zużytej wody, tylko łąć ją aż do skutku. Ale to naciągane porównanie.

Trafniejszym można zaczerpnąć z medycyny: w przypadku choroby żaden porządny lekarz nie powie: „doza lekarstwa jest obojętna; idziemy na całość bez względu na skutki”. Gdyby tak zrobił, mógłby przecież doprowadzić do śmierci pacjenta.

Metafory dotyczące działań rządów w trakcie pandemii są niebezpieczne, ponieważ odsuwają uwagę od meritum. Przede wszystkim od różnic między krajami. To, na co mogą pozwolić sobie Stany Zjednoczone, nie dotyczy Polski. USA mają walutę światową, na którą ciągle jest popyt. Ale i w USA szybkie

zwiększanie długu publicznego jest ryzykowne i masowe drukowanie pieniądza nie jest „darmowym obiadem”.

Taka postawa nie bierze pod uwagę dłuższej perspektywy, i znów odwołując się do medycyny, moglibyśmy przypomnieć: „po pierwsze nie szkodzić”. Dopiero przy szerszym spojrzeniu dostrzega się zagrożenia wynikające z masowej kreacji pieniądza przez banki centralne i skrajnego obniżenia stóp procentowych.

Gdzie kryją się zagrożenia?

Strategia stosowana w zamożnych krajach Zachodu opiera się na założeniu, że inflacja cen konsumpcyjnych będzie niska, jak do tej pory, a w związku z tym stopy procentowe pozostaną niskie. Dzięki temu rządy, firmy i gospodarstwa domowe nadal będą mogły się tanio zadłużać. Wyobraźmy sobie, że to założenie okaże się fałszywe, a to jest bardziej prawdopodobne w kraju takim jak Polska niż USA.

Gdyby inflacja zaczęła rosnąć, powstałby dylemat: albo banki centralne, tolerowałyby zwiększającą inflację, która zawsze bije po kieszeniach ludzi i nie podnosiłyby stóp procentowych, albo podniosłyby stopy procentowe, by zgodnie ze swoją misją walczyć z coraz wyższą inflacją. Wtedy zaciągnięte wcześniej ogromne długi okażą się bardziej kosztowne ze względu na rosnące odsetki.

Krótko mówiąc strategia bezgranicznego zadłużania opiera się na założeniu, które nie musi się sprawdzić. A nikt ze znanych mi banków centralnych nie zaproponował wiarygodnej ścieżki wyjścia z dotychczasowej polityki pieniężnej (stosowanej od ponad 10 lat).

Żaden bank centralny na Zachodzie nie przewidział globalnego

krzysu finansowego, który wybuchł w 2007 r. w USA. Nikt nie przewidział, że polityka amerykańskiego FED-u (banku centralnego USA – red.) przyczyni się do katastrofy.

Zwolennicy pompowania miliardów dolarów/euro/złotych do gospodarek argumentują, że kryzys społeczny wywołany – tu znowu pojawia się odniesienie do polskiej transformacji – może być o wiele groźniejszy dla stabilności systemów politycznych.

Na ogólnikowe twierdzenia, w tym ostrzeżenia, nie da się precyzyjnie odpowiedzieć. Nie można ulegać takim sloganom. Przy pomocy straszenia ludzi katastrofą, jeżeli państwa nie zadłużą się w „bezprecedensowy sposób” można próbować uzasadnić wszystko, w tym gigantyczne zadłużanie państw.

Jaką widzi Pan alternatywę dla działań rządów?

USA ze względu na pozycję dolara mogą pozwolić sobie na dużo większą stymulację, zarówno przez politykę pieniężną jak i fiskalną niż znaczna większość państw. Spójrzmy jednak na Holandię, która wydała na walkę z pandemią – kompensowanie skutków różnych restrykcji – znacznie mniejszy odsetek PKB niż inne kraje.

Wśród liderów wydatków w Europie są Niemcy, ponieważ w przeszłości – w czasach prosperity – zgromadziły nadwyżki. Inne państwa europejskie mają mniej lub bardziej poważne deficyty budżetowe. Polska należy do rekordzistów w powiększaniu deficytu finansów publicznych w ostatnich miesiącach mimo że nasz dług publiczny w relacji do PKB prawdopodobnie, wedle definicji europejskiej, przekroczył konstytucyjną granicę 60 proc.

Trzeba dodać, że przyrost długu w Polsce nie jest spowodowany kolejnymi tarczami antykrzysowymi, ale bardziej wcześniejszą hojną polityką socjalną PiS. Program 500 plus kosztuje rocznie około 40 mld złotych, 13. i 14. emerytura – około 20 mld, obniżenie wieku emerytalnego, które dodatkowo obciąża budżet państwa to z kolei około 18 mld zł rocznie.

Jeżeli słyszymy więc z kręgów rządowych, że zwiększenie długu publicznego jest spowodowane ratowaniem gospodarki, to nie wolno zapominać, że to nawet nie półprawda, bo większa część deficytu wynika z wcześniejszych decyzji socjalnych

Pokusiłby się Pan o wskazanie dobrego ruchu w zakresie gospodarki rządu Mateusza Morawieckiego wykonanego w ostatnich kilku miesiącach – licząc od początku pandemii?

Staram się znaleźć konkretne ruchy, które można uznać za pozytywne, lecz ich nie znajduję. Natomiast nie trudno dostrzec działania, które idą w kierunku gospodarki Aleksandra Łukaszenki.

Na Białorusi połowa gospodarki należy do państwa, czyli rządzona jest przez polityków. Podobny kierunek dostrzegam w Polsce od kilku lat – nacjonalizowania różnych gałęzi gospodarki – pod hasłem – repolonizacji.

W efekcie sektor bankowy – niezwykle wrażliwy ze względu na ewentualne upolitycznienie – w Polsce znajduje się na trzecim miejscu w Europie pod względem udziału państwa, po Białorusi i Rosji.

Unia Europejska ma nowy Plan Marshalla w postaci wartego 750 mld euro Funduszu Odbudowy UE (Next Generation EU).

Polska będzie potrzebowała nowego „planu Balcerowicza” po zakończeniu pandemii koronawirusa?

Ludzie często szukają różnych analogii, ale nie zawsze trafnych. Plan Marshalla wprowadzono, gdy gospodarka po II wojnie światowej wymagała zastrzyku gotówki. Jej rozwój stał się możliwy z powodu rozmontowania gospodarki wojennej, czyli przywrócono wolność gospodarczą. Najszybciej przywrócono ją w Niemczech Zachodnich, stąd niemiecki cud gospodarczy po wojnie. Znacznie wolniej znoszono ograniczenia w Wielkiej Brytanii i to miało przełożenie na brytyjską gospodarkę.

W tej chwili nie mamy konieczności odbudowy z ruin gospodarki wojennej, a w niektórych państwach, jak Włochy, problemy gospodarki biorą się z wielu lat zaniedbań i braku reform. Włochy były w kryzysie jeszcze przed pandemią. Nie są ofiarą wolnego rynku, tylko różnych deformacji, wywołanych przez złą politykę.

W Grecji przez 20 lat do 2010 r. u władzy zmieniały się populistyczne partie, które de facto prowadziły antyrynkową politykę – utrzymywania różnych ograniczeń, konkurencji, i jednocześnie zwiększania wydatków socjalnych. Grecy przed kryzysem mieli np. jedne z najwyższych emerytur w Europie mimo niższego poziomu PKB. Doprowadziło to do katastrofy, gdy okazało się, że fałszują statystyki.

Resztę historii pamiętamy: dla utrzymania Grecji w Unii, tworzono specjalne programy, które zresztą Grecy w dużej mierze sabotowali. Odsuwali reformę systemu emerytalnego, oswobodzenia gospodarki z regulacji, a zamiast tego podwyższali

podatki, by równoważyć budżet. To było najgorsze rozwiązanie.

W Polsce dla równoważenia budżetu w 2021 r. rząd PiS zdecydował o podniesieniu lub wprowadzeniu iluś podatków, nazywanych eufemistycznie opłatami. Ale przecież one uderzą obywateli po kieszeni.

Przykłady Grecji i Włoch służą pokazaniu, że największe problemy gospodarcze są w krajach – potwierdzają to analizy OECD i UE – gdzie było najwięcej antyrozwojowej polityki. Nie potrzeba więc Planu Marshalla dla wszystkich, lecz reform szczególnie tam, gdzie przez lata narosło wiele deformacji.

Pomimo rozwoju gospodarczego, pensje w Polsce nadal są niskie. Odkąd wstąpiliśmy do UE migracja zarobkowa jest na wysokim poziomie, a w wartościach bezwzględnych największa po rumuńskiej w UE. I pomimo brexitu rodacy nie wrócili masowo do Polski, a zdecydowali się na przeprowadzę do innych państw Wspólnoty. Co można z tym zrobić?

Przy otwartych granicach nie można zakazać ludziom wyjeżdżania do innych państw za lepszą płacą.

Jedynym sposobem jest zmniejszanie różnic w poziomie życia z krajami Zachodu. Po 1989 r. różnice te zmniejszały się w Polsce najszybciej spośród wszystkich państw postsocjalistycznych. A ponadto dzięki reformom po 1989 roku płace w Polsce wzrosły o wiele więcej niż np. na Ukrainie, która w 1989 roku miała ten sam poziom dochodu na głowę co Polska.

Co, korzystając z pandemii na przeprowadzenie zmian, należałoby zreformować w Polsce?

Wraz ze wzrostem zamożności, zwiększają się aspiracje – ludzie chcą lepiej żyć. Jednak jeżeli utrzyma się spora luka w poziomie życia między Polską a np. Niemcami, byłby to silny bodziec do emigracji młodych, ale już nie do Wielkiej Brytanii, a do naszych zachodnich sąsiadów.

Pogłębiłoby to nasze problemy demograficzne. Przypomnę, że według obecnych prognoz – i to mimo programu 500 plus – ludność w Polsce będzie stopniowo zmniejszać się, w czasie gdy w Niemczech prognozy są lepsze.

Rozwój gospodarki zależy głównie od jej innowacyjności, a ona zależy od ustroju gospodarczego

Innowacyjność jest związana z silną konkurencją rynkową, która jest możliwa wyłącznie przy utrzymaniu szerokiego zakresu wolności gospodarczej w ramach rządów prawa.

Z euro poradzilibyśmy sobie lepiej z kryzysem?

Wspólna waluta nie zastąpi rynkowej, prężnej gospodarki. Grecja, Włochy mają euro, a nie uchroniło ich to przed problemami gospodarczymi. Nie można ulegać myśleniu magicznemu, że wszystkie problemy znikną wraz z pożegnaniem „złotego”

Nie chcę powiedzieć, że w jakiejś perspektywie Polska nie powinna przyjąć euro, ale powinniśmy skupić się na tym, co zrobić niezależnie od tego. A poza tym, aby przyjąć wspólną walutę, należy zmienić konstytucję, a do tego potrzebna jest niezbędna większość, czyli porozumienie rządu z opozycją. Trudno liczyć na to w obecnej sytuacji.

Dostrzega Pan pozytywy pandemii? Lewicowi ekonomiści

podkreślają np., że powoli dokonuje się odejście od konsensusu waszyngtońskiego, który był podstawą neoliberalnych reform gospodarczych w krajach przechodzących transformację na przełomie lat 80 i 90 XX w.

Przekonują, że w sytuacji kryzysu lepiej jest uratować miejsca pracy i możliwości wytwórcze niż nadmiernie pilnować dyscypliny finansowej.

Konsensus waszyngtoński nie dotyczył całościowej charakterystyki pożądanego ustroju, a bardzo istotnych kwestii makroekonomicznych. Np. konieczności utrzymania niskiej inflacji czy stabilności systemu finansowego.

Pandemia stanie się więc akceleratorem państwowego interwencjonizmu?

Sprawdzianem dla świata po pandemii będą procesy gospodarcze. Jeżeli nie utrzyma się niska inflacja to ludzie zaczną to odczuwać w cenach produktów i usług. W Polsce już mamy do czynienia z najwyższą inflacją w UE. Przy bardzo niskich stopach procentowych – podobnych do stóp procentowych w USA – oznacza to, że ludzie trzymający gotówkę w bankach tracą.

Bezrobocie od kilku miesięcy stoi w miejscu jak zakłete. Jest to różnie tłumaczone, ale nie brakuje głosów, że to zasługa rządowych tarcz antykryzysowych. W kolejnych miesiącach czeka nas wzrost bezrobocia?

Na razie nie możemy zakładać, że kryzys będzie trwał przez cały rok 2021. Jak na razie prawdopodobny scenariusz jest taki, że gospodarka odbije wraz z usuwaniem kolejnych restrykcji wraz

z postępem w szczepieniach. Wtedy zatrudnienie będzie wzrastać.

Niskie wskaźniki bezrobocia w Polsce zawdzięczamy m.in. demografii: na rynek pracy wchodzi mniej młodych osób – nawet do około 250 tys. niż jeszcze kilkanaście lat temu. Poza tym rząd Zjednoczonej Prawicy obniżył wiek emerytalny, przez co część osób zniknęła z rynku pracy. Nawet jeśli dorabiają do emerytury, to często już na czarno.

W dłuższej perspektywie ta nierównowaga przełoży się na problemy systemu emerytalnego, który jest utrzymywany ze składek osób pracujących. Inną konsekwencją będzie nakładanie coraz to nowych danin – niezależnie od tego jak zostaną one nazwane – przez rząd na jeszcze pracujących, aby niwelować dziurę w finansach publicznych.

Nie brakuje głosów, że „There is no alternative” wypowiedziane niegdyś przez premier Wielkiej Brytanii Margaret Thatcher już dawno straciło na aktualności.

Dziś nadal uważa Pan, że nie ma alternatywy dla globalnego kapitalizmu, który poza pozytywnymi ma także wiele złych stron – nierówności społeczne?

Zawsze bywają jakieś alternatywne rozwiązania, tyle że bywają gorsze. Wiele osób jest pod wrażeniem sukcesu gospodarczego Chin, które są przecież paskudną dyktaturą prześladowującą dysydentów lub mniejszości, jak Ujgurów. Chiny przestały być rozpaczliwie biedne, ponieważ odeszły od socjalizmu w gospodarce. Za czasów Mao Zedonga – któremu przypisuje się przecież odpowiedzialność za śmierć ok 70 milionów osób – kraj

ten był biedny, ponieważ wszystko należało do państwa.

Obecnie w Chinach sektor prywatny odpowiada za 70–80 proc. zatrudnienia. To przełożyło się na wyjście z ubóstwa kilkuset milionów osób. Nie pochwalam modelu chińskiego, ale wskazuje na czynniki przekładające się na sukces gospodarczy.

Przykład Chin jest niebezpieczny, ponieważ udowadnia, że można zachować gospodarkę typu kapitalistycznego, bez respektowania reguł demokratycznych i wolności osobistych. Jednak jest alternatywa?

Chiny są tylko jedną z dyktatur i jako takie nie są reprezentatywne dla całego zbioru podobnych im reżimów nie respektujących wartości demokratycznych. Większość dyktatur to klęski gospodarcze, np. w krajach afrykańskich, na Kubie, Korei Północnej czy w Wenezueli.

Chiny zawdzięczają sukces: ogromnemu rozmiarowi, populacji a więc silnej konkurencji i dużemu rynkowi wewnętrznemu i mniejszym barierom w gospodarce. Zwiększono tam wydatki socjalne w tempie wolniejszym niż rosła gospodarka.

W efekcie pozostawały niskie podatki, a to dobre warunki dla sektora prywatnego, co przekładało się na większe pensje pracowników. Niskie podatki oznaczały też zachowanie większych oszczędności, a to przełożyło się na sfinansowanie kolejnych inwestycji.

<https://www.euractiv.pl/section/gospodarka/interview/polska-gospodarka-pandemia-koronawirus-balcerowicz-kryzys-chiny-unia-europejska-inflacja-zloty-euro/>

7 – China's GDP grew 2.3 percent in 2020, the only major economy to see positive growth

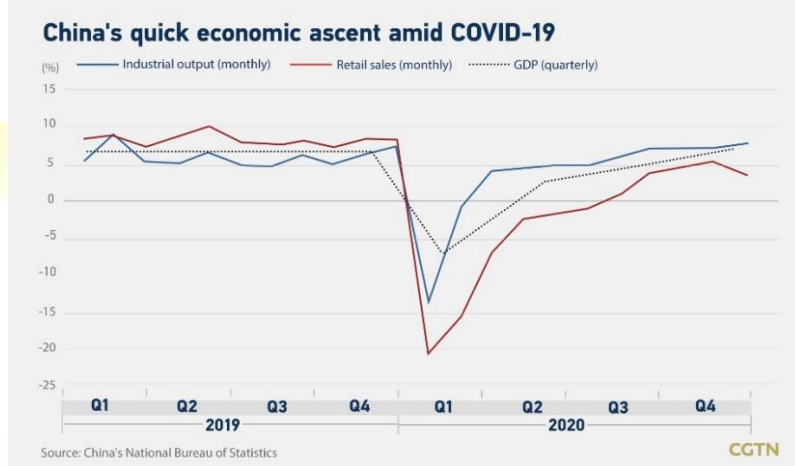
Updated 11:41, 28-Feb-2021 CGTN

China's economy grew by 2.3 percent year on year in 2020, the National Bureau of Statistics (NBS) said in a statement on Sunday.

Despite the grave and complex challenges posed by the COVID-19 pandemic, China managed to bring its economic growth back to a pre-pandemic rate, the only major economy in the world that pocketed positive economic growth. Its full-year GDP exceeded 100 trillion yuan (\$15.45 trillion) for the first time.

The country's GDP dipped 6.8 percent year on year in the first quarter before making a comeback of 3.2 percent in the April-June period. It then secured a gain of 4.9 percent in the third quarter and extended the rising streak from October through December by moving upward 6.5 percent.

China has presented a V-shaped recovery curve and has become the overriding force driving the recovery of the global economy, said Sheng Laiyun, deputy head of the NBS.

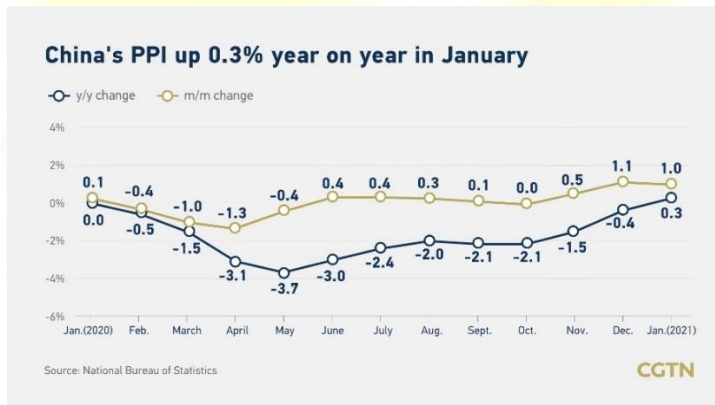
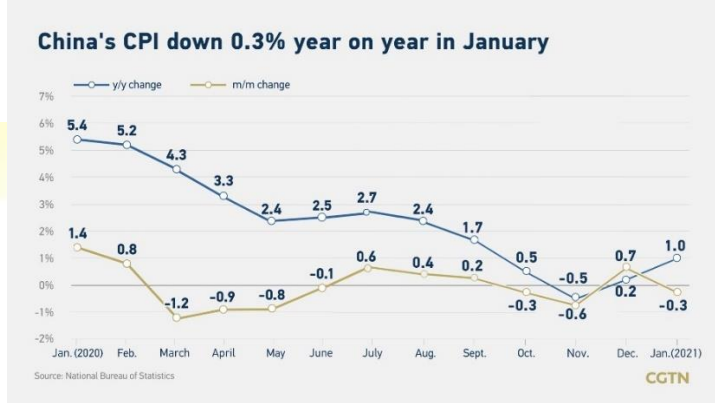


Based on the weighted average exchange rates for the year, China's economy is now tipped to command around 17 percent of the global economy, Sheng said.

The annual per capita GDP is expected to stand at 72,447 yuan (\$11,190) for 2020, an increase of 2 percent over the previous year. "The closely watched indicator exceeded \$10,000 for two years in a row," according to the senior official.

Consumption remained the overriding growth engine fueling the economy, although retail sales of consumer goods, a major indicator of consumption growth, edged down 3.9 percent compared to the previous year.

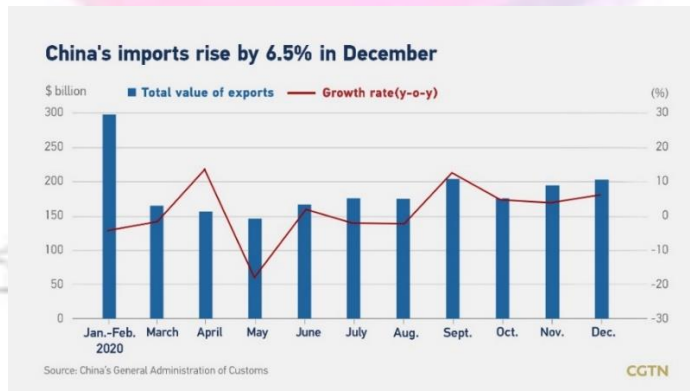
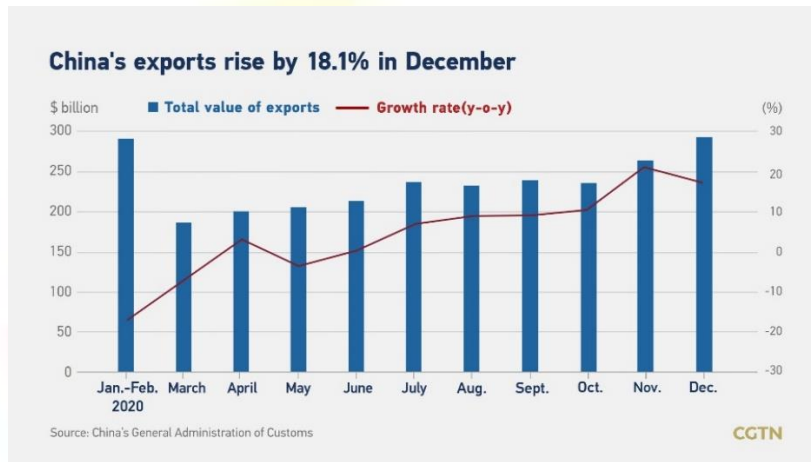
The consumer price index, a key gauge of retail inflation, rose by 2.5 percent year on year in 2020. The producer price index, which measures goods cost at factory gate, shed 1.8 percent throughout the year.



A breakdown of the data showed the output of the primary industry went up 3 percent in 2020, overshadowing a 2.6-percent ascent in the secondary industry and a 2.1-percent rise logged in the tertiary sector.

China added 11.86 million new urban jobs nationwide in 2020, exceeding the target of creating over nine million urban jobs. By the end of 2020, the surveyed unemployment rate in urban areas stood at 5.2 percent, below the government's annual target of around 6 percent.

China's foreign trade rose 1.5 percent to \$4.65 trillion in 2020, helped by its recovered manufacturing production sector. Exports came in at \$2.59 trillion last year with a 3.6-percent growth year on year, while imports were down 1.1 percent, standing at \$2.06 trillion.



Sunday's batch of official Chinese economic data also showed property investment rose 7 percent in 2020 from a year earlier, gathering pace from the 6.8-percent increase in the first 11 months. Fixed-asset investment notched up a gain of 2.9 percent

for the full year, versus expectations for a 3.2 percent gain.

Sales of new energy vehicles picked up 17.3 percent year on year in 2020 to reach 1.45 million thanks to the government's stimulus package and rosy market sentiment.

<https://news.cgtn.com/news/2021-02-28/China-s-GDP-grew-2-3-percent-in-2020-Yf4le5dS12/index.html>

الدكتور مصطفى عبد الله الكفري
تقارير

ثالثاً - الاقتصادات العربية:

8 - - هجرة جماعية لمستثمرين أردنيين إلى مصر

مصانع وشركات عقارات تغادر المملكة بسبب البيروقراطية والضرائب
وكلف الإنتاج



طارق ديلواني السبت 6 فبراير 2021:

أعلام مصرية وأردنية في أحد شوارع العاصمة عمان (انديبننتت
عربية - صلاح ملكاوي)

أزمة اقتصادية جديدة لا بد من أنها ستترك تداعيات مؤلمة على
الاقتصاد الأردني، لا سيما في ظل الحديث عن انتقال 70 مصنعاً أردنياً
إلى مصر، وألقى حجم ودوافع الهجرة الجماعية التي يقوم بها مستثمرون
أردنيون إلى الخارج منذ نحو سنتين، من دون تحرك من قبل السلطات
الأردنية، بظلاله السلبية على اقتصاد المملكة، وعزز حال عدم الثقة.

ووفقاً لعضو مجلس إدارة غرفة صناعة عمان، محمد الجيطان، فإن
عشرات المصانع الأردنية انتقلت بالكامل إلى الأراضي المصرية بسبب
التسهيلات التي تقدمها القاهرة، مضيفاً أن نحو 1358 شركة لم تجدد
اشتراكها في الغرفة، ما يعني عدم قدرتها على الصناعة والإنتاج.

وكانت قيمة استثمارات الأردنيين في مصر ارتفعت في عام 2019 إلى
47 مليون دولار، وهو ضعف حجم الاستثمارات الأردنية في عام 2018،
وفق البنك المركزي المصري.

بيئة طاردة للاستثمار

ويحتل قطاع العقارات المرتبة الأولى بالنسبة للمستثمرين الأردنيين في

مصر، يليه قطاع الألبسة، ويعزو رجال أعمال أردنيون سبب نقل أعمالهم واستثماراتهم إلى مصر للتسهيلات الكبيرة التي تقدمها الحكومة المصرية، والهادفة لتشغيل اليد العاملة ورفع قيمة العملات الأجنبية، في موازاة البيئة الطاردة للاستثمار في الأردن.

ويشكو هؤلاء المستثمرون من بيروقراطية واضحة في الإجراءات الحكومية الأردنية، وبطء في إصدار التراخيص، وحجم ضرائب ورسوم كبيرين ومرهقين، مقارنة بمصر التي تتميز بعائد استثماري كبير وكلفة أقل. كما يعاني المستثمرون الأردنيون من تعدد المرجعيات الخاصة بالاستثمار وعدم ثبات التشريعات والقوانين والبيروقراطية، عدا عن الفساد والمحسوبية، ورسوم مرتفعة لمدخلات الإنتاج وكلفة العمالة، ويلقي البعض باللائمة على سياسات الجباية ورفع الضرائب والفوائد والجمارك، فضلاً عن رفع أسعار الفوائد على القروض السكنية والقروض المتعلقة بالأعمال من البنك المركزي.

هجرة قطاع الألبسة

وهاجر العديد من تجار الألبسة إلى مصر بسبب هذه التسهيلات، أخيراً، لا سيما مع الإعفاءات الضريبية الكبيرة، فضلاً عن أجور العمالة القليلة وسعر صرف الدولار مقابل الجنيه المصري، وكذلك الحال بالنسبة للعديد من شركات العقارات الأردنية التي وجدت ضالتها في مصر بعد ما بدأت تعاني من ركود حاد في الأردن وصعوبات أخرى.

وعلى الرغم من وجود هيئة لتشجيع الاستثمار، فإن ذلك لم يمنع حال الاستنزاف التي تسيطر على الواقع الاستثماري في المملكة منذ سنوات عدة، والتي فاقمتها تداعيات جائحة كورونا.

التجار السوريون يغادرون

وسط هذه الأجواء، تحدث رجال أعمال سوريون لـ"انديبننت عربية" عن الأسباب التي دفعتهم إلى مغادرة الأردن ومعهم استثماراتهم الكبيرة، لا سيما في قطاعات مصانع الملابس والعقارات وتجارة السيارات، وواجه هؤلاء المستثمرون عدداً من المعوقات من بينها، صغر السوق المحلية، وارتفاع قيمة الضرائب والرسوم التي فرضت عليهم في السنوات الخمس الأخيرة. ويرى مراقبون، أن منافسة البضاعة التركية لبعض القطاعات دفعها إلى المغادرة، فضلاً عن محفزات أخرى كمنح الجنسية أو الإقامة الدائمة للمستثمرين.

ويقول أحد تجار السيارات، ويحمل الجنسية السورية، إنه اضطر لمغادرة الأردن إلى مصر بعد موجة ركود حادة في السوق، على إثر قرارات حكومية منفرة وطاردة، لا سيما رفع نسبة الرسوم الجمركية على السيارات الهجينة وتلك التي تعمل بالكهرباء، ما أدى إلى توقف حركة البيع والشراء لأشهر طويلة.

وبدأ تجار أردنيون آخرون هجرة باتجاه أسواق دبي والإمارات عموماً حيث تصدروا قائمة المستثمرين الأجانب في سوق دبي المالية، وهي مؤشرات مقلقة لصناع القرار الاقتصادي في المملكة.

سبعة مليارات دولار

ووفقاً لجمعية رجال الأعمال الأردنيين المغتربين، فإن حجم الاستثمارات الأردنية المهاجرة لـ 42 دولة عربية وأجنبية بحثاً عن الحوافز تقدر بنحو سبعة مليارات دولار، بينما تقدر نسبة استثمار الأردنيين في مصر تحديداً بنحو 6.5 في المئة من مجمل الاستثمارات الأردنية في الدول العربية.

ولا يقتصر الأمر على هجرة الاستثمار المحلي من الأردن إلى الخارج، إذ إن الاستثمار الأجنبي انخفض بدوره، في البلاد، العام الماضي، بنسبة 13 في المئة.

<https://www.independentarabia.com/node/191311/%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A/%D9%87%D8%AC%D8%B1%D8%A9-%D8%AC%D9%85%D8%A7%D8%B9%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D9%85%D8%B3%D8%AA%D8%AB%D9%85%D8%B1%D9%8A%D9%86-%D8%A3%D8%B1%D8%AF%D9%86%D9%8A%D9%8A%D9%86-%D8%A5%D9%84%D9%89-%D9%85%D8%B5%D8%B1>

9 - لماذا قرر "المركزي المصري" تثبيت أسعار الفائدة في أول اجتماعات 2021؟

معدل التضخم السنوي يتراجع والنشاط الاقتصادي ما زال ضعيفاً

خالد المنشاوي صحافي الجمعة 5 فبراير 2021



البنك المركزي المصري وسط القاهرة (أ ف ب)



استجاب البنك المركزي المصري لتوقعات المحللين وشركات وبنوك الاستثمار، فيما يتعلق بوقف دورة التيسير النقدي خلال الربع الأول من العام الحالي. حيث قررت لجنة السياسة النقدية الإبقاء على أسعار الفائدة في مصر بنفس معدلاتها. وقال البنك المركزي، في بيان، إنه تقرر الإبقاء على سعر عائد الإيداع والإقراض لليلة الواحدة وسعر العملية الرئيسية للمركزي عند مستويات 8.25 و9.25 و8.75 في المئة على الترتيب. كما تقرر كذلك تثبيت سعر الائتمان والخصم عند مستوى 8.75 في المئة.

وأشار إلى أن لجنة السياسة النقدية ترى أن أسعار العائد الأساسية لدى البنك المركزي تعد مناسبة في الوقت الحالي وتتسق مع تحقيق معدل التضخم المستهدف والبالغ 7 في المئة (± 2 نقطة مئوية) في المتوسط خلال الربع الرابع من عام 2022، ومع مستهدف استقرار الأسعار على المدى المتوسط.

المعدل السنوي للتضخم يتراجع

وأوضحت اللجنة، أن المعدل السنوي للتضخم العام في الحضر انخفض إلى 5.4 في المئة خلال ديسمبر (كانون الأول) 2020 من 5.7 في المئة خلال نوفمبر (تشرين الثاني) من العام الماضي، مدفوعاً بشكل أساسي بانخفاض أسعار الخضراوات الطازجة.

وذكرت أن قرارها بتثبيت أسعار الفائدة، يرجع إلى كل من النمط الموسمي لأسعار الخضراوات الطازجة، إضافة إلى التلاشي الجزئي لصدمة العرض التي شهدتها أسعار الطماطم في نوفمبر الماضي. كما انخفض المعدل السنوي للتضخم الأساسي إلى 3.8 في المئة خلال ديسمبر 2020، مقابل 4 في المئة خلال نوفمبر الماضي.

وبناء على ذلك، سجل التضخم العام السنوي في الحضر معدلاً متوسطاً قدره 5.2 في المئة خلال الربع الرابع من عام 2020، وهو أقل من الحد الأدنى للنطاق المستهدف والبالغ 6 في المئة والمعلن في عام 2018.

وقالت اللجنة، إن الانحراف عن النطاق المستهدف يرجع إلى كل من أثر انتشار جائحة كورونا والإجراءات الاحترازية المصاحبة لها على النشاط الاقتصادي، إضافة إلى اتخاذ الحكومة المصرية عدة إجراءات لتجنب أي نقص ناتج عن المعروض من السلع في السوق، وهو ما أسهم أيضاً في

خفض معدلات التضخم. وذكرت أنه وبالنظر إلى توازنات المخاطر، فقد اتخذ البنك المركزي المصري عدة إجراءات بشكل استباقي من أجل دعم النشاط الاقتصادي بما يتسق مع تحقيق هدف استقرار الأسعار على المدى المتوسط.

النشاط الاقتصادي ما زال ضعيفاً

وتطرقت لجنة السياسة النقدية، إلى معدلات النمو، حيث تشير البيانات الأولية إلى أن معدل النمو الحقيقي للنتائج المحلي الإجمالي سجل 0.7 في المئة، وذلك خلال الربع الثالث من عام 2020، مقارنة بسالب 1.7 في المئة خلال الربع الثاني من ذات العام.

واستمرت بعض المؤشرات الأولية من ناحية الطلب في التعافي خلال الربع الرابع من عام 2020، كما انخفض معدل البطالة ليسجل نحو 7.3 في المئة خلال الربع الثالث من عام 2020، مقارنة بنحو 9.6 في المئة خلال الربع الثاني من ذات العام.

وأشارت اللجنة إلى ما يشهده الاقتصاد العالمي، فعلى الصعيد العالمي، لا يزال النشاط الاقتصادي ضعيفاً على الرغم من تيسير الأوضاع المالية العالمية، وذلك نتيجة الأثر السلبي لكل من الموجة الثانية لانتشار كورونا والإجراءات الاحترازية المصاحبة لها على آفاق الاقتصاد العالمي على المدى القريب، بحسب لجنة السياسة النقدية.

ولفتت إلى أن مسار تعافي الاقتصاد العالمي يعتمد بشكل كبير على مدى فاعلية وتوافر وسرعة توزيع اللقاحات الخاصة بكورونا، والتي بدورها قد تخفف من حالة عدم اليقين السائدة على المدى المتوسط، وفي ذات الوقت، استمر ارتفاع الأسعار العالمية للنفط مدفوعاً بتطورات من جانب

العرض.

على خلفية القرار، قررت لجنة الأصول و الخصوم (الإلكو) في بنك مصر، الإبقاء على عائد جميع الشهادات والودائع بالجنيه المصري ومن ضمنها الشهادة الثلاثية ذات العائد الشهري عند 11 في المئة من دون تغيير.

وقال بنك مصر في بيان، إن ذلك يأتي في ضوء قرار لجنة السياسة النقدية للبنك المركزي المصري بالإبقاء على سعري عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة وسعر العملية الرئيسية للبنك المركزي عند مستوياتها السابقة.

كيف تطورت أسعار الفائدة في 2020؟

كان البنك المركزي المصري قد قرر في اجتماعه الأخير خلال العام الماضي، الإبقاء على سعري عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة وسعر العملية الرئيسية عند مستويات 8.25 و 9.25 و 8.75 في المئة على الترتيب، وكذلك الإبقاء على سعر الائتمان والخصم عند مستوى 8.75 في المئة.

وشهدت أسعار الفائدة تطوراً كبيراً خلال العام الماضي، حيث قرر "المركزي المصري" خفضها بنسبة 4 في المئة. وخلال 10 اجتماعات عقدتها لجنة السياسة النقدية بالبنك المركزي المصري على مدار العام الماضي، فقد قامت بتثبيت أسعار الفائدة خلال 7 اجتماعات، فيما شهدت 3 اجتماعات خفض أسعار الفائدة.

وخلال الاجتماع الأول الذي عقد منتصف يناير (كانون الثاني) من عام 2020، قررت لجنة السياسة النقدية بالبنك المركزي المصري تثبيت معدل الفائدة عند مستوى 12.25 في المئة للإيداع و 13.25 في المئة

للاقتراض. وفي اجتماع فبراير (شباط) الماضي، أبقى لجنة السياسة النقدية على هذه الأسعار.

أكبر خفض للفائدة

وشهد الاجتماع الطارئ الذي عقده البنك المركزي المصري منتصف مارس (آذار) الماضي أكبر خفض بأسعار الفائدة، حيث قررت لجنة السياسة النقدية خفض معدل الفائدة بنسبة 3 في المئة لتسجل 9.25 في المئة للإيداع و10.25 في المئة للاقتراض، وهو ما تزامن مع ذروة انتشار فيروس كورونا.

وخلال الاجتماع الذي عقد في أول أبريل (نيسان) من العام الماضي، قررت لجنة السياسة النقدية تثبيت الفائدة عند 9.25 في المئة للإيداع و10.25 في المئة للاقتراض، وهو نفس القرار الذي اتخذته اللجنة خلال الاجتماع الذي عقد منتصف مايو (أيار) 2020، حينما قررت الإبقاء على أسعار الفائدة من دون تغيير.

وفي نهاية يونيو (حزيران) 2020، قرر البنك المركزي المصري أيضاً تثبيت أسعار الفائدة على الإيداع والإقراض، وهو ما حدث أيضاً خلال الاجتماع الذي عقد في الأسبوع الثاني من أغسطس (آب) من نفس السنة، حينما قررت لجنة السياسة النقدية تثبيت أسعار الفائدة.

وشهد الاجتماع الذي عقد في 24 سبتمبر (أيلول) من العام الفائت ثاني خفض لأسعار الفائدة خلال عام 2020، حيث قررت لجنة السياسة النقدية بالبنك المركزي المصري خفض معدل الفائدة بنسبة 0.5 في المئة لتسجل 8.75 في المئة للإيداع و9.75 في المئة للإقراض.

وخلال الاجتماع الذي عقد في نوفمبر الماضي، جاء ثالث قرار بخفض

أسعار الفائدة، حيث قررت لجنة السياسة النقدية خفض معدل الفائدة بواقع 50 نقطة أساس لتسجل 8.25 في المئة للإيداع و9.25 في المئة للاقتراض. فيما قرر المركزي المصري خلال الاجتماع الأخير بعام 2020 والذي عقد نهاية ديسمبر الماضي، الإبقاء على أسعار الفائدة عند 8.25 في المئة للإيداع و9.25 في المئة للاقتراض.

<https://www.independentarabia.com/node/190951/%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF/%D9%84%D9%85%D8%A7%D8%B0%D8%A7-%D9%82%D8%B1%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B1%D9%83%D8%B2%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B5%D8%B1%D9%8A-%D8%AA%D8%AB%D8%A8%D9%8A%D8%AA-%D8%A3%D8%B3%D8%B9%D8%A7%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%81%D8%A7%D8%A6%D8%AF%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%A3%D9%88%D9%84-%D8%A7%D8%AC%D8%AA%D9%85%D8%A7%D8%B9%D8%A7%D8%AA-2021%D8%9F>

10 - مشروع "بدار" الزراعي الشبابي ... الجانب الإيجابي للانهايار

الاقتصادي في لبنان

19.02.2021 Sputnik . Abdel kader bay © العالم العربي

يعاني آلاف الشباب في لبنان من صعوبات كبيرة في إيجاد فرصة عمل نتيجة الأزمة البنوية التاريخية الأساسية في السوق حيث لا تكافؤ بين العرض والطلب، اليوم وفي ظل الأزمة الاقتصادية التي تمر بها البلاد أصبح البحث عن وظيفة أشبه بإيجاد إبرة في كومة قش، ولذلك لجأ عدد كبير من الشباب إلى خلق فرص عبر إنشاء مشاريع صغيرة لعلها تكون نافذة أمل.

في هذا السياق أنشأ عدد من الشبان والشابات مشروع "بدار" للزراعة العضوية في بلدة مرياطة شمالي لبنان، بهدف العمل والإنتاج وكسر النظام الاقتصادي الريعي القائم على الاستيراد من الخارج وإهمال مصادر الإنتاج الداخلية.

يقول إيلي خوري أحد أفراد مشروع "بدار" وهو خريج جامعي - اختصاص اقتصاد وعلوم اجتماعية إنه "كان يعمل بالدراسات الاجتماعية والاقتصادية، أما الآن فهو يعمل في زراعة الأرض إلى جانب أصدقائه، مضيفاً أنه لم يكن يعلم عن الزراعة إلا القليل". ويشير إلى أنهم "بدؤوا بالعمل على المشروع بعد الأزمة الاقتصادية، بناء على اقتراح أحدهم ونتيجة مرورهم السنة الماضية بوضع نفسي واقتصادي صعباً جداً".

ويوضح إيلي أن "فكرة الزراعة غير قائمة فقط على المدخول بل هو منطق، كونهم كانوا يعيشون في ظل اقتصاد ريعي أوصلهم إلى مرحلة استسهال كبيرة باستهلاك المنتجات الزراعية المستوردة وزهيدة الثمن، معبراً عن شعورهم بأنهم كانوا جزءاً بسيطاً من النظام السائد وذلك من خلال إهمال الأرض وزراعتها واعتمادهم على المطاعم والعقارات وغيرها". ويطمح أعضاء "بدار" أن "يتطور مشروعهم ليصبح تعاونية، في حين أن ما يقومون به هو نموذج من ضمن عشرات النماذج التي تنشأ في لبنان والتي تعطي جرعة من التفاؤل في زمن الانهيار".

وعن تفاصيل المشروع تقول ماري جوزيه، وهي أحد المشاركين في "بدار" إن "الأرض كانت مهملة لعشرين عاماً، لذلك واجهوا صعوبة كبيرة لاستصلاحها بسبب القصب الذي كان يغطي 25% من مساحة الأرض بالإضافة إلى أعشاب برية في الجزء المتبقي، وقد بذلوا جهداً لجعلها صالحة للزراعة".

وأضافت "المزروعات جميعها عضوية بلا أسمدة ومبيدات كيميائية نظراً لعدم توفر الماديات وحرصاً على التوازن البيئي وصحة الإنسان".

وعن المنتجات المتواجدة داخل الأرض تقول إنهم "حصدوا السلة الأولى منذ نحو أسبوع، ليباشروا فوراً بزرع سلة أخرى لحصدها بعد قرابة شهر أو حسب نضوج الخضار"، مشيرة إلى أن "السلة صنعت من القصب الذي كان متواجداً في الأرض تشجيعاً للزبائن وللمحد من استعمال الأكياس البلاستيكية". وتحتوي الأرض على عدد كبير من الأصناف الزراعية كالشمندر، البصل الأخضر، جريب، فجل، فول، بازيلا، شاي أحمر، حبق، نعنغ، زعتر، الثوم، بروكولي، قرنبيط، خس وخس ايطالي وبطاطا. وتختتم ماري أن "الفريق يكافح بطريقة بيولوجية لتجنب الأسمدة الكيميائية، وقد استحدثوا حفرة في الأرض لوضع مخلفات الخضار والنباتات الضارة بهدف تحويلها إلى سماد عضوي لاستعماله فيما بعد".

https://arabic.sputniknews.com/arab_world/202102191048152486-

%D9%85%D8%B4%D8%B1%D9%88%D8%B9-%D8%A8%D8%AF%D8%A7%D8%B1-
%D8%A7%D9%84%D8%B2%D8%B1%D8%A7%D8%B9%D9%8A-
%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%A8%D8%A7%D8%A8%D9%8A--
%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%A7%D9%86%D8%A8-
%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%8A%D8%AC%D8%A7%D8%A8%D9%8A-
%D9%84%D9%84%D8%A5%D9%86%D9%87%D9%8A%D8%A7%D8%B1-
%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A-
%D9%81%D9%8A-%D9%84%D8%A8%D9%86%D8%A7%D9%86/

11 - تونس... تواصل الجدل حول صفقة توريد النفايات الإيطالية

21.11.2020 © Sputnik . Vitaliy Ankov العالم العربي

ما زال الجدل متواصلاً منذ أسابيع في تونس حول قضية صفقة توريد النفايات الإيطالية إلى الأراضي التونسية بطريقة مشبوهة ومخالفة للمعايير المعتمدة دولياً، في وقت تصاعدت فيه الاتهامات بضلوع أطراف إدارية وجمركية نافذة في هذه القضية.

ويعود الملف إلى شهر يونيو المنقضي، حيث قامت شركة تونسية مصدره بإدخال 72 حاوية نفايات إلى ميناء محافظة سوسة الساحلية وتخزينها في مقرها بمنطقة الوردانين (سوسة) في إطار عقد يجمعها بشركة إيطالية مختصة في مجال التصرف في النفايات ليتبين لاحقا أن الحاويات تتضمن نفايات مصنفة خطرة ويمنع إدخالها إلى أفريقيا، وليست نفايات صناعية كما صرحت به الشركة.

إهانة للدولة التونسية

واعتبر رئيس لجنة الإصلاح الإداري والحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد ومراقبة التصرف في المال العام بالبرلمان بدر الدين القمودي في تصريح لـ "سبوتنيك" أن هذه القضية تتضمن إهانة كبرى لتونس، التي تحولت إلى مقبرة للنفايات الأوروبية وهي التي تعاني أصلا من أزمة في التصرف في نفاياتها. وأكد القمودي أن هذه النفايات الإيطالية هي نفايات منزلية مرسكلة وليست نفايات صناعية، مضيفا أن التحاليل المخبرية أثبتت أنها تمثل خطرا على البيئة وعلى صحة الإنسان وبقية الكائنات الحية، نظرا لاحتوائها على مواد مصنفة خطرة مثل الزئبق والزنك.

وبين النائب أن هذا الملف هو محل متابعة من عدة جهات، أولها لجنة الإصلاح الإداري بالبرلمان التي باشرت التحقيق في هذه القضية، وثانيها الهيئة الرقابية التي كلفها رئيس الحكومة بتولي مهمة التثبت من أجل تحديد الاخلالات والمسؤوليات، مؤكدا أنه تم فتح تحقيق قضائي في الغرض للكشف عن ملبسات القضية.

تورط الجمارك

وقال القمودي "ما كانت هذه الجريمة لتقع لولا تواطؤ بعض الأطراف من

المؤسسات سواء كانت من جانب موظفي وزارة البيئة أو من جانب الديوانة (الجمارك)".

وأضاف أنه رغم إصرار الجمارك التونسية على الاتصال من مسؤوليتها، إلا أن عديد المعطيات تشير إلى ضلوعها في هذه القضية، بالنظر إلى مخالفتها للقوانين الوطنية والدولية المعمول بها والتي تمنع دخول مثل هذه المواد إلى تونس.

وتابع أن "الشركة التونسية المتورطة في إدخال النفايات الإيطالية إلى تونس كانت في نزاع سابق مع الجمارك ولم يتم تسوية وضعيتها القانونية، ومع ذلك سمح لها باستئناف نشاطها، فضلا عن تمكينها من رخصة القيام بأعمال الرسكلة رغم عدم احتواء مقرها على التجهيزات الضرورية لممارسة هذا النشاط.

وأكد القمودي أن أعوان الجمارك شاركوا في المعاينة الأولى للحاويات التي تبين نتائج التحاليل أن 97% من مكوناتها تحوي مواد بلاستيكية مصنعة والحال أن هذه النتائج تتضمن مغالطة كبرى.

الجمارك تنفي الاتهامات

في المقابل تنفي الإدارة العامة للديوانة الاتهامات الموجهة إلى الجمارك، مؤكدة أن منظورها قاموا بواجبهم في الكشف عن حيثيات هذا الملف وإتباع الإجراءات التي ينص عليها القانون الجمركي.

وقال الناطق الرسمي باسم الإدارة العامة للديوانة العميد هيثم الزناد لسبوتنيك "لولا الجمارك التونسية لما تفتن أحد إلى هذا الملف الذي حيكته خيوطه منذ بدايته بطريقة ذكية جدا يصعب من خلالها على السلطات التونسية التفتن للاخلالات التي تضمنتها عملية إدخال النفايات الإيطالية

إلى تونس".

وأكد الزناد أن الشركة التونسية تحيّلت على السلطات التونسية للتوصل من تطبيق القوانين الداخلية التي تمنع إدخال مثل هذه المواد إلى التراب التونسي.

وبيّن أن المصالح الجمركية منحت رخصة تخزين النفايات التي صرحت الشركة بكونها صناعية بعد أن تولت هذه الشركة تسوية وضعيتها القانونية وحل نزاعها السابق مع الجمارك.

وأفاد أن الجمارك طلبت من الشركة المصدرة الاستظهار بترخيص من المصالح المختصة في وزارة البيئة لمعرفة طبيعة النفايات والتأكد من كونها لا تشكل خطورة، مضيفاً أن نتائج التحاليل التي قامت بها الوكالة الوطنية للتصرف في النفايات التابعة لوزارة البيئة أثبتت أن هذه النفايات البلاستيكية لا تعتبر خطيرة ولا يمنع دخولها إلى تونس، وعلى ضوء ذلك أذنت الجمارك برفع اليد عن الحاويات وتم نقلها إلى مقر الشركة في محافظة سوسة.

وقال الزناد أنه بتاريخ 24 يونيو المنقضي، تولى عون مختص من الجمارك معاينة النفايات المنقولة إلى مقر الشركة كما ينص على ذلك القانون الجمركي، ليتبين أن هذه الفضلات تتكون من 70 بالمائة من المواد البلاستيكية و30 بالمائة مواد أخرى، منافية لما تم التصريح به.

وأكد أن الإدارة العامة للجمارك قررت منع صاحب المحل من التصرف في الـ 70 حاوية وكذلك التصرف في الـ 212 حاوية الجديدة التي وصلت لاحقاً إلى تونس حاملة نفس المواد، كما طلبت من الشركة إعادة تصديرها إلى إيطاليا نظراً للتكلفة الباهظة التي يتكبدها الجانب التونسي لدى إبقائها في الميناء.

ولفت الزناد أن الجمارك تعرضت إلى ضغوطات من عدة أطراف، بالنظر إلى وجود تحقيق سابق يفيد بأن النفايات غير خطيرة، بالإضافة إلى رفع صاحب الشركة قضايا ضد الديوانة لرفع اليد عن هذه النفايات، والضغط الذي قامت به الشركة الإيطالية التي تواصلت مع قنصل نابولي لتبنيان أسباب إيقاف النشاط.

وأكد الناطق الرسمي باسم الجمارك أن تقرير اللجنة العليا للتعريف، التي تضم ممثلين من وزارة المالية والديوانة والتجارة هو الذي حسم في الموضوع، بعد أن أثبتت نتائجه أن النفايات ليست صناعية وإنما بلدية مجمعة، خلافا لما تم التصريح به، مضيفا أن التحقيق بين أن هذه النفايات يمنع منعاً باتاً تصديرها من أوروبا في اتجاه الدول الإفريقية.

واعتبر الزناد أن الإشكال الأول يعود إلى موافقة الوكالة الوطنية للتصرف في النفايات، التي تعود بالنظر إلى وزارة البيئة، على إبرام عقد مع الشركة التونسية من أجل التصرف في المصبات التونسية وهو ما يتعارض مع طبيعة نشاطها بوصفها شركة مصدرة لا يخول لها القانون وضع نفاياتها في تونس. ويسمح هذا العقد للشركة التونسية باستقبال 120 ألف طن من النفايات سنويا بقيمة 18 دينارا للطن الواحد والتصرف فيها في المصبات التونسية قصد القيام برسكلتها وإعادة إنتاجها في شكل حبيبات بلاستيكية ثم تصديرها. تهاون في التعامل مع الجرائم البيئية

وخلفت قضية النفايات الإيطالية موجة سخط واسعة في الأوساط الحقوقية، حيث طالبت جمعيات ومنظمات حقوقية بفتح ملف الجرائم البيئية المتنامية وتسليط العقوبات ضد كل من ستكشف عنه التحقيقات الجارية، رافضين تحويل تونس إلى مصب لنفايات الدول الأوروبية.

وطالب المتحدث باسم المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية رمضان بن عمر في حديثه لـ "سبوتنيك"، بضرورة التعامل بأكثر جدية مع هذه الجرائم البيئية وعدم تكريس سياسة الإفلات من العقاب. وأشار بن عمر إلى وجود "منحى خطير في اتجاه الاستثمار نحو مراكمة الربح على حساب الحقوق الأساسية للمواطنين التونسيين بما فيها الحق في البيئة".

ولفت إلى أن أزمة النفايات الإيطالية تعكس فشل المنظومة القانونية التونسية القائمة التي تستند إلى إجراءات بيروقراطية يسهل من خلالها الإفلات من الرقابة، مضيفاً أن هذه الأزمة كشفت أيضاً عن حجم الفساد المتفشي داخل أروقة الإدارة التونسية وسعي كل جهاز إداري للتملص من المسؤولية باستغلال هذه الثغرات التنظيمية وعدم التنسيق الكافي بين مختلف أجهزة الإدارة التونسية سواء الإدارية أو الأمنية أو البيئية.

وقال بن عمر "المطلوب اليوم ليس فقط بامتصاص غضب الرأي العام بإقالة المدير العام للوكالة الوطنية للتصرف في النفايات، وإنما المتابعة الفعلية لكل المتورطين في الجرائم البيئية، وسد الثغرات القانونية والتشريعية التي تمكن الشركات الصناعية من ابتزاز الدولة التونسية تحت مسمى الاستثمار والضغط عليها من خلال التهديد بوقف النشاط والتسبب في أزمة اجتماعية".

https://arabic.sputniknews.com/arab_world/202011211047266105-

%D8%AA%D9%88%D9%86%D8%B3-%D8%AA%D9%88%D8%A7%D8%B5%D9%84-

%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%AF%D9%84-%D8%AD%D9%88%D9%84-

%D8%B5%D9%81%D9%82%D8%A9-%D8%AA%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%AF-

%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%81%D8%A7%D9%8A%D8%A7%D8%AA-

%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%8A%D8%B7%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A9-

%D9%88%D8%A7%D8%AA%D9%87%D8%A7%D9%85%D8%A7%D8%AA-

%D8%A8%D8%AA%D9%88%D8%B1%D8%B7-%D8%A3%D8%B7%D8%B1%D8%A7%D9%81-

%D8%A7%D8%AF%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%A9-

%D9%88%D8%AC%D9%85%D8%B1%D9%83%D9%8A%D8%A9-%D9%81%D9%8A-

%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%84%D9%81/

12 - الأردن يصدر سندات دولارية... لماذا الآن وما أهمية هذه الخطوة

في دعم الاقتصاد؟

© REUTERS / MUHAMMAD HAMED

العالم العربي 19.02.2021

في ظل ما يعانيه الأردن من أوضاع اقتصادية صعبة، عمقت جراحها انتشار فيروس كورونا وتداعياته على القطاعات كافة، تسعى الحكومة الأردنية لخلق حلول جادة لتعزيز الوضع المالي للدولة. ووفق هذا التوجه، أعلن البنك المركزي الأردني نيابة عن الحكومة، طرح الإصدار الأول من سندات الخزينة بالدولار الأمريكي للعام 2021، بقيمة 500 مليون دولار. وقال مراقبون إن السندات التي طرحتها الحكومة مناسبة في أسعار الفائدة والآجال، وستعود بالنفع على الاقتصاد الوطني الذي يعاني من أزمات حادة، مؤكداً أنها خطوة مناسبة جداً في المرحلة الحالية.

سندات أردنية

ووفقاً لبيانات البنك المركزي، فإن تاريخ استحقاق السندات سيكون في فبراير عام 2026، أي لأجل استحقاق 5 سنوات. وقال البنك إن تاريخ التسوية للمزاد الكمي الأحد المقبل، مشيراً إلى أن إعلان طرح السندات أكد على أن سعر الفائدة سيكون ثابتاً بقيمة 3% سنوياً. وتظهر بيانات مشروع قانون موازنة العام الحالي، أن الحكومة تخطط لإصدار سندات (يوروبوند) وسندات محلية بالدولار بقيمة مليار و150 مليون دولار.

توجه مناسب: الباحثة الاقتصادية الأردنية، لما جمال العبسة، قالت إن توجه الحكومة الأردنية لطرح أول إصدار داخلي للسندات المقومة بالدينار

هو توجه مناسب في المرحلة الحالية نظرا لما تعانيه الموازنة العامة للدولة من تحديات زيادة العجز والمديونية كما أن شروط الإصدار مواتية تماما في سعر الفائدة المحددة بـ 3% غير متغيرة، وسعر متدني نوعا ما إذا ما قورن بالأسعار العالمية. وأضافت في تصريحات لـ"سبوتنيك"، أن هناك سيولة لدى البنوك المحلية نظرا لعدم إقبال القطاع الخاص وحتى الأفراد على الاقتراض من هذه البنوك لسوء الأوضاع المالية بوجه عام نتيجة تداعيات فيروس كورونا، وبالتالي هذه السندات تنعكس إيجابا في توفير إيرادات جديدة للدولة إما لإضفاء سندات واجبة السداد حاليا أو لاستخدامها في تمويل عجز موازنة الدولة.

وتابعت أنه سترتب على ذلك "تخفيف العبء على الإيرادات المتوقع انخفاضها خلال العام 2021، والتي ستؤثر على قدرة الدولة على الإنفاق الجاري تحديدا ومن ثم الرأسمالي، وهي خطوة بالتأكيد جيدة بأسعار فائدة وأجال مناسبة نوعا ما 5 سنوات". وأكملت: "بالنسبة للبنوك أعتقد سيكون هناك إقبال من البنوك على شراء هذه السندات نظرا لأن الحكومة عادة عميل مضمون للبنوك، من جانب آخر سيؤثر على توجه النصف الثاني من العام الحالي والمتوقع أن يكون هناك نشاط اقتصادي أفضل من النصف الأول لعام 2021 على اعتبار انحسار موجات الفيروس وما إلى ذلك وهذا غير مضمون إلى الآن". وأكدت أن ذلك سيعيق بشكل محدود قدرة القطاع الخاص على الاقتراض إذا ما أحب أن يقترض بعملات أجنبية فتأثيرها سيكون محدودا جدا على هذه القطاعات، مشيرة إلى أن الاستدانة من القطاع المصرفي بالدولار أمر جيد في المرحلة الحالية، إذ لم يكن له تأثير سلبي كبير على الاقتصاد الوطني حيث أن اقتراض المستثمرين عادة ما يكون بالدينار

الأردني.

تحريك عجلة الاقتصاد: من جانبه قال الدكتور نضال الطعاني، عضو مجلس النواب الأردني السابق، إن تأثير جائحة كورونا وارتداداتها الاقتصادية على الأردن كانت كبيرة جداً، وأوصلت الاقتصاد لأوضاع صعبة ورفعت من حجم البطالة المرتفع بالأساس، وأدى إلى انكماش الاقتصاد بنحو 2.5%، بعد أن كان متوقع نموه. وأضاف في تصريحات لـ"سبوتنيك": "هذه الأزمة الاقتصادية الصعبة أدت إلى تفكير الإدارة الاقتصادية للبلاد إلى التوجه لإصدار سندات دولية بالدولار لمجابهة الوضع المالي المتأزم".

وأكد أن هذه السندات سترفع بالضرورة الدين العام للدولة، لكن بالمقابل ستحرك القطاع الاقتصادي وتجنب الأردن الآثار السلبية للاقتصاد التي فرضتها جائحة فيروس كورونا. وأشار إلى أن السندات التي تتوي الدولة إصدارها ستكون بسعر فائدة منخفض، مما سيزيد من الطلب عليها، وهو ما قد يؤدي إلى استقرار الوضع المالي للدولة الأردنية.

يشار إلى أن موازنة 2021 للدولة الأردنية تتوقع تحقيق نمو في الاقتصاد بنسبة 2.5%، مع تقدير العجز بـ 2.05 مليار دينار بعد المنح، مقارنة مع 2.1 مليار دينار العام الماضي، وإجمالي النفقات بـ 9.93 مليار دينار، مقارنة مع 9.36 مليار دينار العام الماضي.

https://arabic.sputniknews.com/arab_world/202102191048155825-

%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B1%D8%AF%D9%86-%D9%8A%D8%B5%D8%AF%D8%B1-
%D8%B3%D9%86%D8%AF%D8%A7%D8%AA-
%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%A9-
%D9%84%D9%85%D8%A7%D8%B0%D8%A7-%D8%A7%D9%84%D8%A2%D9%86-
%D9%88%D9%85%D8%A7-%D8%A3%D9%87%D9%85%D9%8A%D8%A9-
%D9%87%D8%B0%D9%87-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%B7%D9%88%D8%A9-
%D9%81%D9%8A-%D8%AF%D8%B9%D9%85-
%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D8%9F/



رابعاً - الاقتصاد السوري:

13 - قد يكون الليل مبهجاً للبعض ممن يحيونه سهراً ورقصاً... لكنه في مكان ما هو الموعد اليومي للكثير من المواطنين للحصول على مخصصاتهم من مادة الخبز!

زاويتي الأولى في موقع السلطة الرابعة.... تحت جنح الظلام!



زياد غصن

حتى الخبز بات يوزع على المواطنين تحت جنح الظلام...! إذ يضطر آلاف السوريين اليوم إلى الانتظار حتى ساعات الفجر الأولى للحصول على مخصصاتهم من مراكز البيع الخاصة... والأكثر إيلاماً أن هناك من يعود بعد كل هذا الانتظار إلى أطفاله وأسرته إما بخبز سيء... أو أنه لا يعود بالخبز أساساً!

الأمر نفسه، وإن كان بشكل أقل حدة، يسري على مادة البنزين، حيث يضطر كثيرون للانتظار في طوابير أمام محطات الوقود حتى ساعات الليل المتأخرة لتعبئة سياراتهم بوقود، هو حالياً المسبب الرئيس لأعطال السيارات في البلاد!

وهذا ليس بغريب على طريقة عمل الحكومة، فكل القرارات المصيرية المرتبطة بمعيشة المواطن لا تزال تتخذ تحت جنح الظلام... الظلام الكوني الذي يجسده الليل، والظلام الإداري والمؤسسي الذي تجسده السرية والتفرد. في الحالة الأولى، تحضر قرارات رفع أسعار السلع المدعومة كالمزوت والبنزين والخبز، والتي غالباً لا تتخذ إلا في ساعات الليل.. وفي الحالة الثانية، يمكن تصنيف معظم القرارات الحكومية الأخرى، التي تتخذ في سرية تكاد تكون مطلقة أو ضمن دائرة ضيقة من المسؤولين

وأصحاب القرار، ومن دون أدنى مشاركة للمواطن والمعنيين بهذا الملف أو ذلك.

والنتيجة أن المواطن في كلا الحالتين يدفع ثمن السلبيات العميقة لتلك القرارات، بشكل مباشر، كتحملة تكلفة زيادة أسعار السلع المدعومة، في وقت يستمر تدهور القيمة الشرائية لدخله، أو بشكل غير مباشر، كمعاناته جراء قصور بعض القرارات الحكومية، وضعف بعضها الآخر، وتسرع بعضها الثالث.

قد تكون هناك حاجة لساعات الليل لتخفيف حالة الازدحام على بعض المواد، لكن ليس هناك أي مبرر يدفع الحكومة بمؤسساتها المختلفة للعمل تحت "جنح الظلام"، لاسيما في إعدادها للمشروعات والتشريعات، في قراراتها وإجراءاتها، في اجتماعاتها ونقاشاتها... إلخ.

في حين أن المطلوب هو العمل تحت الضوء... الضوء الذي يتيح للحكومة رؤية كل جوانب العمل، مقارنة جميع الخيارات، الاستفادة من مختلف وجهات النظر، وتالياً اتخاذ الموقف والقرار السليم... والأهم أن ذلك يعيد ترميم الثقة بين المواطن والحكومة ومؤسساتها.

مثلاً... ما الذي يضر الحكومة لو أنها سمحت للمجتمع المحلي بمشاركتها باختيار المشروعات الإنتاجية والخدمية المراد تنفيذها هذا العام؟ ما الذي يخيف الحكومة من فكرة طرح بعض مشروعات القوانين والسياسات ذات الأثر الشعبي على الرأي العام قبل إقرارها، من قبيل مثلاً مشروع تعديل قانون العاملين، دراسة مستقبل الدعم الحكومي... إلخ؟ ما الذي يعيق الحكومة عن مشاركة بعض المواطنين من أصحاب الخبرة والاختصاص في الاجتماعات الخاصة ومناقشة المشروعات الكبرى؟ ولماذا

لم تقتنع الحكومة بإجراء قياس دوري لتوجهات الرأي العام حول الملفات الداخلية عبر استبيانات الرأي؟

قد يكون الليل مبهجاً للبعض ممن يحيونه سهراً ورقصاً... وقد يكون مصدرراً لغنى البعض الآخر ممن يعملون في أنشطة غير شرعية... لكنه غدا في هذه المرحلة متعباً، مقلقاً، ومخيفاً لشريحة شعبية واسعة تخشى أن يحمل لها كابوساً مرعباً... كأن تستيقظ على موجة غلاء جديدة، أو أزمة معيشية أخرى، تضطرها إلى الانتظام في طابور إضافي...!

<https://4e-syria.com/?p=18934>

14 - عمار سورية ينشر مشروع قانون البيوع العقارية الذي ناقشه مجلس الوزراء ويعتمد القيمة الرائجة أساساً للضريبة
سياحة وعقار كانون الثاني 27, 2021 إضافة إلى المفضلة
إعمار سورية - وائل الدغلي:

ناقش "مجلس الوزراء" في جلسته الأسبوعية أمس الثلاثاء، مشروع قانون البيوع العقارية، "الذي يهدف إلى إيجاد استقرار في سوق العقارات، وتحقيق العدالة الضريبية بين المكلفين"، بحسب بيان صادر عن المجلس. ويعتمد مشروع القانون الذي حصل موقع إعمار سورية على نسخة منه، على القيمة الرائجة للعقار كأساس لفرض الضريبة ورسوم التسجيل العقاري، وتقوم لجان فرعية بكل المناطق بتحديد هذه الاسعار وتعتمد بقرار من وزير المالية. وفيما يلي النص الكامل لمشروع القانون:

مادة 1- أ- يكلف الأشخاص الطبيعيون والاعتباريون بالضريبة على البيوع العقارية استثناء من الأحكام النازمة لضريبة دخل الأرباح الحقيقية

المنصوصة عليها بقانون الضريبة على الدخل رقم/24/ لعام 2003
وتعديلاته.

ب- تحدد الضريبة على البيوع العقارية بنسبة من القيمة الرائجة استناداً
إلى الوصف المالي للعقار.

ج- القيمة الرائجة للوحدات العقارية : القيمة المالية للوحدات العقارية
التي تعتمدها وزارة المالية في احتساب ضريبة البيوع العقارية ورسوم
التسجيل العقاري.

مادة 2-

أ - يشكل وزير المالية اللجان اللازمة لاحتساب القيمة الرائجة
للوحدات العقارية وفق ما يلي :

1. لجنة مركزية برئاسة وزير المالية وتضم ممثلين عن الجهات
صاحبة العلاقة ، مهمتها الاشراف على احتساب الاسعار الرائجة للعقارات
من قبل اللجان الرئيسية على مستوى كل محافظة واعتمادها.
2. لجنة رئيسية في مديرية المالية بالمحافظة وتضم ممثلين عن
الجهات ذات العلاقة، مهمتها الاشراف على عمل اللجان الفرعية الخاصة
واعتماد نتائج عملها.

3. 3. لجان فرعية على مستوى دوائر الخدمات بمراكز المحافظات
ومستوى المدن والمناطق وتضم ممثلين عن الجهات ذات العلاقة، مهمتها
تحديد الشرائح السعرية ووسطي القيمة الرائجة للمتر المربع الواحد للوحدات
العقارية لكل شريحة ووفق المعايير المحددة لذلك وتحميلها على الخرائط
الالكترونية المصممة لهذه الغاية ضمن نطاق عملها.

ب- تعتمد المناطق السعرية وأسعارها الوسطية ونسب المعايير الوزنية لتثقيف العقارات بقرار من وزير المالية بناء على اقتراح من اللجنة المركزية.

ج- تثقيف الوحدة العقارية وفق معايير بنسب محددة، ينتج عنها زيادة او نقصان في السعر الرائج للشرائح السعرية وفقا لمواصفاتها التي تميزها عن وحدة عقارية اخرى وبمعدل لا يتجاوز زائد او ناقص 20% المادة 3

-يحدد معدل الضريبة المذكورة في المادة السابقة بنسبة من القيمة

الرائجة المعتمدة وفقاً لمايلي:

أ- /1% للعقارات السكنية تامة البناء.

ب- /1,5% للعقارات السكنية على الهيكل.

ج- /2% للأراضي الواقعة داخل المخطط التنظيمي المصدق عن السنة الأولى للتملك ويزداد بمعدل /0,5% على كل سنة تملك على ألا يزيد إجمالي المعدل على /5% بما فيه معدل السنة الأولى للتملك.

د- /1% للأراضي الواقعة خارج المخطط التنظيمي المصدق.

هـ- تعامل الأسطح المعدة للبناء التي يسمح بالبناء عليها معاملة الأراضي الواقعة داخل المخطط التنظيمي المصدق أما إذا كان لا يسمح بالبناء عليها فتعامل معاملة الأراضي الواقعة خارج المخطط التنظيمي.

و- /1% عن بيع ملكية العقارات التجارية المعدة لممارسة المهن والحرف التجارية وغير التجارية والصناعية المؤجرة أو غير المؤجرة /رقبة وانتفاع/ وتحدد قيمة الملكية في المناطق التي يتم تسليم العقارات فيها لقاء بدل حق الإيجار (فروغ) بمعدل /10% من القيمة الراجعة المقدرة.

ز- في حال بيع حق الرقبة يعتمد معدل /40% من الضريبة، وفي حال

بيع حق الانتفاع يعتمد معدل /60% من الضريبة.
المادة 4- أ- تعتمد نسبة /90% من القيمة الرائجة عند بيع حق الإيجار
(فروغ) للعقارات المستثمرة وغير المستثمرة المعدة لممارسة المهن والحرف
التجارية وغير التجارية والصناعية من مكلفي ضريبة الدخل المقطوع أو
مكلفي ضريبة الدخل على الأرباح الحقيقية أو الأشخاص غير الممارسين
للمهن المذكورة.

ب- يحدد معدل الضريبة الواجب استيفاؤها من القيمة المعتمدة بالفقرة /أ/
السابقة وفقاً لمايلي:

/3% /1- للعقارات التجارية الواقعة في الطابق الأرضي عن السنة الأولى
للتملك ويزداد بمعدل /0.5% عن كل سنة تملك على ألا يزيد إجمالي
المعدل على /8% بما فيه معدل السنة الأولى للتملك.

/1.5% /2- للعقارات التجارية الواقعة في الطوابق فوق الأرضي عن
السنة الأولى للتملك ويزداد بمعدل /0,5% عن كل سنة تملك على ألا
يزيد إجمالي المعدل على /4% بما فيه معدل السنة الأولى للتملك.

/1% /3- للعقارات التجارية الواقعة في الطابق تحت الأرضي عن السنة
الأولى للتملك ويزداد بمعدل /0,5% عن كل سنة تملك على ألا يزيد
إجمالي المعدل على /2% بما فيه معدل السنة الأولى للتملك.

/3% /4- للمنشآت الصناعية والسياحية والخدمية عن السنة الأولى للتملك
ويزداد بمعدل /0,5% عن كل سنة تملك على ألا يزيد إجمالي المعدل
على /6% بما فيه معدل السنة الأولى للتملك.

/1.5% /5- لمنشآت تربية الحيوانات.

المادة 5- أ- تحدد معدلات الضريبة على العقارات التي تؤول هبة وفقاً

لمايلي:

/25% /1- من المعدلات المذكورة بالمادتين /2 و/3 من هذا القانون إذا كانت للأصول والفروع والأزواج.

2- تعامل بقية معاملات الهبات معاملة البيوع العقارية.

ب- تحدد معدلات ضريبة التركات للعقارات الواردة في الفقرة /ب/ من المادة /3/ من هذا القانون بنسبة مئوية من معدلاتها الضريبية وفقاً لمايلي:

/10% /1- عند الانتقال للأصول والفروع والأزواج.

/25% /2- عند الانتقال للإخوة وفروعهم.

/50% /3- عند الانتقال لبقية الورثة.

المادة6- مع الاحتفاظ بأحكام المادة /117/ من قانون الضريبة على

الدخل رقم /24/ لعام 2003 تتضمن النسب المذكورة في المواد /2-3-

/4 من هذا القانون إضافات الدفاع الوطني ورسوم المدارس وحصّة البلدية والمساهمة في دعم التنمية المستدامة عدا إضافة الإدارة المحلية.

المادة7- أ- يلتزم الخاضعون لأحكام هذا القانون في حالتي البيع والهبة

بمايلي:

1- تقديم تصريح خطي خلال مدة ثلاثين يوماً من تاريخ الواقعة وفق

النموذج المعتمد لدى الدوائر المالية حصراً.

2- تسديد الضريبة المترتبة خلال مدة أقصاها ثلاثون يوماً من تاريخ تقديم

التصريح المذكور في البند /1.

ب- يغرم المخالف لأحكام البند /1/ من الفقرة /أ/ من هذه المادة بغرامة

قدرها /10% من الضريبة المترتبة عليهم.

ج- يخضع المخالف لأحكام البند/2/ من الفقرة /أ/ من هذه المادة لأحكام

- المادة /1/ من المرسوم التشريعي رقم /146/ لعام 1968.
- المادة 7- تعفى من الخضوع لأحكام هذا القانون الحالات الآتية:
- أ- عمليات نزع الملكية والاستملاك للمنفعة العامة أو للتنظيم وعمران المدن.
- ب- الإعارة بين الأصول والفروع والأزواج فقط.
- ج- البيوع التي تقوم بها الجهات العامة ذات الطابع الإداري.
- د- البيوع التي تقوم بها الجمعيات الخيرية.
- هـ- البيوع التي تقوم بها البعثات الدبلوماسية والقنصلية المعتمدة في سورية شريطة المعاملة بالمثل، والبيوع التي تقوم بها الهيئات والمنظمات الدولية المعتمدة في سورية وفقاً لأحكام الاتفاقيات الدولية النافذة فيها.
- المادة 8- يحق للمكلف الاعتراض على التصنيف الذي احتسبت الضريبة بالاستناد إليه خلال مدة /30/ يوماً تلي تاريخ تبليغه أمر القبض، على أن يسدد المكلف مبلغ تأمين وقدره /5000/ ل.س للعقارات السكنية والعقارات الزراعية التي تقع خارج المخطط التنظيمي و/25000/ ل.س لبقية العقارات ويعاد التأمين إلى المكلف إذا كان محقاً في طلب الاعتراض أو في جزء منه ويصبح إيراداً للخزينة إذا لم يكن محقاً فيه.
- المادة 9- أ- تشكل لجان للبت بالاعتراضات بقرار من المدير العام للهيئة العامة للضرائب والرسوم.
- ب- يجوز تشكيل أكثر من لجنة يرأسها رئيس قسم.
- ج- تجتمع اللجنة بدعوة من رئيسها ولا تصح قراراتها إلا بحضور جميع أعضائها وتتخذ القرارات بأكثرية الأصوات وتعتبر قراراتها نهائية.
- د- على اللجان المذكورة البت بالاعتراضات المقدمة إليها وذلك خلال

30/ يوماً من تاريخ انتهاء مهلة تقديم الاعتراض وتنحصر مهمتها بتصحيح تصنيف العقار وذلك حسب الواقع من خلال الزيارة الميدانية والكشف الحسي على موقع العقار. المادة 10- أ- يحظر على كتاب العدل ودوائر السجل العقاري وكل جهة مخولة بتسجيل الحقوق العينية العقارية توثيق أو تسجيل أي حق عيني عقاري ما لم يبرز أصحاب العلاقة براءة الذمة من الدوائر المالية ذات العلاقة.

ب- لا تسلم الأحكام القضائية المكتسبة الدرجة القطعية لأصحابها ولا تحال إلى التنفيذ إلا بعد الحصول على براءة ذمة من الدوائر المالية ذات العلاقة.

المادة 11- تحدد تعويضات اللجان المذكورة في هذا القانون بقرار من وزير المالية، وتصرف من الاعتمادات الملحوظة لهذه الغاية في موازنة الهيئة العامة للضرائب والرسوم.

المادة 12- لا تطبق أحكام هذا القانون على البيوع العقارية للجهات العامة ذات الطابع الاقتصادي وعلى مشاريع التطوير العقاري المرخصة وفق أحكام القانون رقم /15/ لعام 2008 وتبقى خاضعة لأحكام قانون الضريبة على الدخل رقم /24/ لعام 2003 وتعديلاته. وتشمل هذه البيوع:

- 1- عمليات البيع التي سيتم تسجيلها في (السجل العقاري - السجل المؤقت - الكاتب بالعدل - التنازل لدى الجمعيات التعاونية السكنية - التنازل لدى المؤسسة العامة للإسكان - الأحكام القضائية القطعية...).
- 2- تعدد عمليات المبادلة بمثابة عملية بيع حيث يخضع كل شخص

للضريبة حسب نوع العقار الذي تنازل عنه.

3- المشاركة بين صاحب أرض وتاجر البناء من أجل تشييد بناء ومن ثم التخاصص بينهم فيخضع فرق الاختصاص للضريبة وفق النسبة الأعلى وحسب القيم الرائجة بتاريخ التخاصص.

4- أما الاختصاص بين المالكين فيخضع الفرق بين القيم الرائجة للعقارات المتخاصص بها والقيمة الرائجة للعقارات الواجب الاختصاص بها للضريبة، وتحسب هذه الضريبة وفقاً للنسب والمعدلات الأعلى وعدد السنوات الأقدم للتملك في حال اختلافها واختلاف ماهية هذه العقارات.

وتم تحديد الضريبة على النيووع العقارية بنسبة مئوية من القيمة الرائجة للمتر المربع الواحد مضروبة بمساحة العقار المبيع ويجب عند احتساب الضريبة اعتماد الوصف المالي المكتسب الدرجة القطعية وفي حال كان العقار على الشيووع يجب تحديد الحصة المباعة على القيد المالي. ويجب على اللجان المشكلة بموجبها تحديد القيمة الرائجة لسعر المتر المربع بموجب جداول تعدها لجان فرعية في المحافظات ويشكلها وزير المالية وتمثل فيها كل من الجهات الآتية: تم تحديد معدل الضريبة الواجب استيفائها بنسبة من القيمة الرائجة المعتمدة في جداول خاصة محددات تنظيمية: وفي معرض تطبيق أحكام المرسوم التشريعي يتم تحديد تاريخ التملك للعقارات التجارية والأراضي الواقعة داخل المخططات التنظيمية وفق مايلي:

1- تاريخ الشراء بموجب سند التملك أو الوكالة أو الحكم القضائي أو أي وثيقة رسمية تثبت تاريخ التملك أو من تاريخ المباشرة لأول مرة بضريبة الدخل المقطوع أو الأرباح الحقيقية وفي حال تبين بموجب وثيقة رسمية أن

- 1- التملك أقدم من تاريخ الوثائق المذكورة فيؤخذ تاريخ التملك الأقدم.
- 2- تاريخ الحصول على رخصة البناء بالنسبة للأشخاص الذين يقومون بتشييد بناء مرخص.
- 3- تاريخ نهاية الإنشاء بالنسبة للعقارات غير المرخصة وفق القيود المعتمدة لدى السجل المالي.
- 4- تاريخ عقد المشاركة الموثق بالنسبة للأشخاص الذين يشاركون مالكي العقارات من أجل تشييدها إذا كانت مرخصة قبل عقد المشاركة.
- 5- تاريخ وفاة المؤرث في حال التملك إرثاً.
- 6- تاريخ دخول العقارات المخططات التنظيمية المصدقة.
- 7- تاريخ صدور قرار الدوائر المالية بتحويل العقار من تجاري إلى سكني شرط الاحتفاظ به من قبل الشخص الذي قام بتحويل عقاره من تجاري إلى سكني مدة خمس سنوات على الأقل.
- 8- في حال بيع عقار تم تملكه اختصاصاً يعدّ تاريخ التملك هو تاريخ التملك الأساس قبل الاختصاص.
- 9- تاريخ بدء التكاليف المعتمد في القرار البدائي الصادر عن اللجان المالية بتحويل العقار من سكني إلى تجاري والمكتسب الدرجة القطعية أو تاريخ وجود أي وثيقة رسمية تثبت تاريخ تحويل العقار إلى تجاري.
- 10- تاريخ الهبة للأصول والفروع والأزواج يتوجب مضي على الهبة للموهوب له أكثر من خمس سنوات، وفي حال البيع ضمن الخمس سنوات يؤخذ تاريخ تملك الوهاب. إعمار سورية

15 - المركزي السوري يوضح شروط استلام الأوراق النقدية الأجنبية

تاريخ النشر | 07.02.2021:



نشر مصرف سوريا المركزي توضيحات بخصوص إجراءات وضوابط عمليات استلام الأوراق النقدية الأجنبية. وأصدر المركزي بياناً حول شكاوى متعلقة برفض موظفي المصرف استلام الأوراق النقدية فئة 100 دولار أمريكي إذا كان عليها ختم صغير أو أي "شخطة" قلم أو أي إشارة أخرى، سواء في معاملات دفع البديل النقدي لخدمة العلم أو معاملات أخرى تتطلب التسديد بالقطع الأجنبي. وقال المركزي في البيان إنه وفقاً لتعميم سابق (صدر في 2017)، الذي يتضمن الشروط الواجب توافرها لاستلام الأوراق النقدية الأجنبية، وعلى عدم قبول الأوراق النقدية وفق ما يأتي:

1. الأوراق النقدية الأجنبية المزورة أو المزيفة.
2. الأوراق النقدية الأجنبية التي عليها أصباغ أو أحبار أو مواد أخرى منقشية أو أختام كبيرة أو كتابات ورسومات مشوهة للمعالم الأساسية للورقة النقدية (على ألا تحتوي الورقة على أكثر من ثلاثة أختام بحيث لا تؤثر على المواصفات الفنية والمزايا الأمنية للورقة النقدية).
3. الأوراق النقدية الأجنبية المهترئة أو المثقبة أو المخروزة أو الممزقة أو التي عليها لاصق، حتى ولو كان ذلك التثقيب أو التخريز أو اللاصق أو التمزيق لا يغير من طبيعتها أو شكلها الأساسي.
4. أما بالنسبة للأوراق النقدية الأجنبية إصدارة ما قبل عام 1994/ من عملة الدولار الأمريكي، فيمكن قبولها شرط أن تكون بحالة فنية ممتازة ونظيفة وخالية من أية أختام أو كتابات أو رسومات أو أحبار أو لاصق أو تمزيق أو مواد منقشية. وأشار المصرف إلى أنه سيرفض قبول أي أوراق نقدية أجنبية

خلافًا لتلك المعايير، وسيعيدها إلى الجهة التي قدمتها. وأوضح البيان أن تلك المعايير تم تحديدها استنادًا للضوابط العامة المتعامل بها في معظم الدول لعملة أجنبية (غير العملة المحلية). وقال إن عمليات الاستبدال لتلك الأوراق النقدية "تحمل المصرف المركزي أعباء مالية، إضافة للعقوبات الحالية التي تجعل عملية الاستبدال صعبة جدًا، على خلاف العملة المحلية التي يتم استبدالها وفق ضوابط حددها قانون النقد الأساسي رقم 23 لعام 2002" وختم المصرف بأنه وجه مديري الفروع لتقديم "جميع التسهيلات الممكنة في استلام الأوراق النقدية الأجنبية حتى في حال وجود أختام أو كتابات، على ألا تتسبب بتشوية الورقة النقدية، ورفض أي ورقة نقدية ملصقة أو مهترئة"

يذكر أن مصرف سوريا المركزي الذي يحدد سعر صرف الدولار الأمريكي عند 1256 ليرة، منذ أشهر، يصدر ما تعرف بأسعار البدلات، وهي القيمة التي يسدها المكلف بالخدمة العسكرية الإلزامية، بدل خدمته (بدل فوات خدمة)، ومنذ اعتماد قبول ذلك البديل المحدد بـ 8 آلاف دولار أمريكي، يصدر المركزي بشكل يومي نشرة البدلات والتي يحدد فيها سعر الدولار بـ 2525 ليرة. المصدر RT :

<https://arabic.rt.com/business/1200218->

%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B1%D9%83%D8%B2%D9%8A-

%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A-%D9%8A%D9%88%D8%B6%D8%AD-

%D8%B4%D8%B1%D9%88%D8%B7-%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D9%84%D8%A7%D9%85-

%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%88%D8%B1%D8%A7%D9%82

انتهى التقرير

The report ended

Report się zakończył
